العربية الفصحى والمشهد اللغوي في الخليج العربي
تحديات وخيارات

أ. د. محمد بن سالم المعشني

لا تكاد دولة أو أمة تخلو من ضرب من ضروب التعدد اللغوي والتنوع الثقافي، ولهذا من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحديث عن نقاء لغوي أو ثقافي أو عرقي في أي مجتمع بشري، وبخاصة في هذه العصور المتأخرة، التي تطورت فيها الحضارة البشرية تطورًا كبيرًا في كل المجال، وتيسرت طرق التواصل والاتصال بين بني البشر، وتعمقت علاقاتهم الاقتصادية وتشابكت.

وحياة الإنسان لا تقوم إلا على ارتباطه بإنسان آخر، ولا حياة للاثنين إلا بجماعة، ولا جماعة تقوم بمعزل عن غيرها من الجماعات، منذ أقدم العصور حتى ظهور الدولة، التي تقوم على فكرة الاجتماع، وتحقيق منافع الجماعات المنضوية تحت رايتها. وكل دولة تتكون من عدد من الجماعات العرقية، والثقافية، والفكرية، والسياسية التي جمعتها روابط ومصالح، رغم ما يكون بينها من تنوعات ثقافية واجتماعية وعرقية، وكلما توسعت الدولة وتضخمت أعداد سكانها، زادت هذه التنوعات، وزاد معها التداخل والتشارك الثقافي والاجتماعي بين سكانها، ويصبح من غير الممكن، إيقاف هذا التمازج والتداخل، الذي تفرضه عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، أو دينية وثقافية.

إن التعدد اللغوية والتنوع الثقافي من الظواهر القديمة في تاريخ البشرية، فهو: " من المعطيات القديمة في تاريخ البشرية. ونجد، عبر التاريخ ساكنةً تنتقل، ومجموعات تختلط، وأراضي تم ضمها أو التخلي عنها، وعمليات تبادل تجاري سبق إقامتها، وصيرورات إدماج سياسي تم تحقيقها، وحدود جرى تغييرها. وساهمت كل هذه الظواهر في التنوع الاثن – ثقافي "( ).

وإذا نظرنا إلى العالم، فإنه مكون من مجموعات إثن – ثقافية، لكل منها لغة وثقافة خاصة، ويقدر عددها بخمسة آلاف مجموعة. وهذا يدل على أن الهجرات والظروف السياسية والاقتصادية المعاصرة ليست وحدها المسئولة عن التعدد اللغوي والثقافي الموجود في العالم ( ).

وبما أن منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية جزء من هذا العالم فإنها ليست خالية لا من التنوع اللغوية أو التعدد اللغوي. ومن أسباب التنوع اللغوي في منطقة الخليج العربي، ما يلي:

لغات قديمة انقرضت

كان في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية حضارات قديمة قبل ظهور الإسلام، وكانت للعرب ألسن ولهجات عربية قديمة قبل ظهور العربية الفصحى، لم يبق منها إلا مفردات وأساليب لغوية، فيما تولد عنها من لغات أو حل محلها من لهجات، وبقيت جيوب لغوية في مناطق معزولة أو بعيدة من بلاد العرب، محتفظة بكثير من خصائص اللغة العربية الأقدم من الفصحى. ومن بين لغات أو لهجات العرب القديمة، ما يعرف بالسبئية، والمعينية، والقتبانية، والحضرمية، والحميرية.

وكانت هذه اللغات العربية الجنوبية تستخدم نظام كتابة عربيًا خاصًا بها، يعرف بالخط المُسند، وهناك لغات أخرى في شمال غرب الجزيرة العربية، مثل: الصفوية، واللحيانية والثمودية، وهي تستخدم الخط المسند أو أقلامًا مشتقة منه. أما اللغة العربية الفصحى، فهي لغة قريش عند معظم العلماء العرب، (١) أو هي مزيج من لغات قبائل نجد ووسط الجزيرة، أو من لغات نجد والحجاز معًا عند معظم المستشرقين (٢).

وكل هذه اللغات واللهجات العربية الشمالية والجنوبية القديمة تركت آثارًا في معجم العربية الفصحى الضخم، وفي اللهجات القديمة والحديثة، ولا يمكن تجاهل ما لها من دور في التنوع اللغوي القائم في المنطقة .

تطور اللغة الذاتي

التطور سمة من سمات اللغة، فهي ظاهرة إنسانية خاصة، تعبر عن فكر الإنسان، وحياته، وطبيعته، ومادام الإنسان يتطور، ويتغير لأسباب مختلفة ؛ فلابد أن يطور معه لغته، التي هي جزء منه، بل هي أداته الأساسية المباشرة، وغير المباشرة لتغيير حياته وتطويرها. ومن أوضح سمات التغير الذاتي للغة، ما يعرف بالازدواج اللغوي، وهو استخدام المرء لغة في خطابه العادي وحياته اليومية، تختلف عن اللغة التي يستخدمها في الكتابة. وتختلف لغة الخطاب العادي والحياة اليومية للمتكلم بالعربية، عن اللغة العربية الفصحى المستخدمة في الكتابة، وهذا الاختلاف يكون في جوانب صوتية ومعجمية وتركيبية ودلالية.

فالمتحدث بالعربية الفصحى يلزم نفسه بالمحافظة على قواعدها وأساليبها وتراكيبها، قدر المستطاع، عندما يكتب بها، أو يتحدث بها، في المواقف الجادة، ولكنه يتحرر من هذا الالتزام ، عندما يتكلم في خطابه العادي وشؤون الحياة اليومية، لأنه حينئذ يستخدم لغة حياة يومية لها نظامها الصوتي والمعجمي والدلالي والتركيبي الخاص. وهذا يعني بأن المتكلم بالعربية يجد نفسه أمام شكلين لغويين مختلفين، بل أمام شكل ثابت، يلتزم به عند الكتابة، وهو اللغة العربية الفصحى، وأمام ضروب مختلفة من أشكال التعبير، يستخدمها في خطابه العادي وحياته اليومية، وهي اللغات الدارجة واللهجات العامية (٣).

تأثيرات أجنبية قديمة في العربية

يحيط بجزيرة العرب الفرس والهنود من الشرق، وبلاد الحبشة والكوشين من الغرب، وكانت لهذه الشعوب علاقات اقتصادية، وسبل احتكاك مختلفة مع العرب، وكانت بلاد العرب تجتذب عناصر ومجموعات من هذه البلدان والمناطق للهجرة إليها لأسباب مختلفة. وقد تعرضت عُمان واليمن لاحتلال وغزو فارسي، وقام الأحباش بغزو اليمن واحتلالها قبل احتلال الفرس لها (٤). وكان العرب الذين في شمال الجزيرة العربية يخالطون أهل الشام وفلسطين وسائر أهل تلك الديار. وحال هؤلاء العرب في موضوع الاختلاط بغير العرب والتأثر بهم كحال العرب، الذين كانت ديارهم على الخليج أو مجاورة لديار فارس من جهة العراق.

وقد كان لهذه الصلات والاتصالات التي تمت بين العرب وجيرانهم تأثيرات على اللغة العربية، لا يمكن إنكارها. فقد اتضح لي من بحث قمت به لدراسة التأثيرات اللغوية في لغة الشعر العماني ، أن هناك سبعمائة واثنتين وسبعين كلمة مقترضة، أتت من سبع عشرة لغة أجنبية، أكثرها إقراضًا للغة الشعر العماني اللغة الفارسية (٥).

ومن نتائج هذه العلاقات وآثارها الألفاظ الأعجمية الموجودة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم التي صارت يوم نزوله جزءاً من نسيج العربية رغم أصولها الأجنبية. ولقد اعترف العرب بتأثير لغات الشعوب المجاورة لهم، ولذلك نظروا إلى لغات القبائل والمناطق المحاذية لهذه الشعوب على أنها غير فصيحة. ويوم جمعت اللغة الأدبية المشتركة، ووضعت القواعد في عصر التدوين، كانوا يتجنبون أخذ اللغة من هذه القبائل بسبب تأثر لغاتها باللغات الأجنبية.

هجرات داخلية

يمثل حدوث الهجرات من هذه المنطقة إلى تلك، واحدًا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التنوع اللغوي والثقافي، وتحدث الهجرات نتيجة غزوات وحروب، أو كوارث طبيعية، أو اقتصادية، أو سياسية، تدفع بجماعات من الناس إلى الهروب من مناطقهم إلى مناطق أخرى في بلدان مجاورة أو بعيدة.

فيحتك هؤلاء المهاجرون بأهل البلدان التي نزحوا إليها ؛ فيكتسبون لغاتهم، وقد يتحولون إليها في ظروف معينة. ومن يعود منهم إلى مناطقهم الأصلية يحملون معهم لغات أو خصائص وكلمات من لغات المناطق التي هاجروا إليها، وهذه تصبح جزءًا من لغاتهم الأصلية.

وتتم هذه الهجرات من البلد الواحد إلى الخارج، ثم من الخارج إلى الداخل، وينتج عنها ظهور جاليات ومجموعات ثقافية، ومعاجم مشتركة من الكلمات المقترضة التي تنتقل من لغة إلى لغة، والهجرات الداخلية تؤدي إلى تطور اللغة وظهور لهجات جديدة في نطاقها، أما الهجرات القادمة من الخارج أو الذاهبة إليه، فإنها قد تؤدي إلى تنوع لهجي وثقافي وتعدد لغوي أوسع بكثير من الذي يحدث من جراء الهجرات الداخلية.

فهجرات القبائل العربية الجنوبية بعد انهيار سد مأرب إلى مناطق وسط الجزيرة وغربها وشرقها وشمالها، عملت على حدوث اختلاط وتداخل بين هذه القبائل المهاجرة، وقبائل هذه المناطق وسكانها من العرب الشماليين أو العدنانيين، وهذا تسبب في ظهور لهجات جديدة، وغير بعيد كان له دور في ظهور

العربية الفصحى التي كانت اللغة المشتركة التي توحد فيها الجميع .

ولا تزال الهجرات تتم من البوادي والأرياف إلى المدن حتى هذا الوقت، في كل دول الجزيرة العربية، ولمثل هذه الهجرات الداخلية تأثيرات لغوية واجتماعية يمكن للمتابع رصدها بيسر وسهولة.

أسباب أخرى

تنتهج بعض الدول في العالم سياسات تسمح بتوطين أعداد من القادمين إليها من الخارج ؛ لأسباب سياسية، أو اقتصادية، أو عرقية، أو دينية وطائفية، وقد يصل الأمر إلى مستوى التشجيع والإغراء بالقدوم. وهذا يكون موجهًا لفئات من المهاجرين ممن يحملون مؤهلات عليا، ويتصفون بصفات شخصية أو مهنية أو فنية مميزة. ومن أكثر الدول اجتذابًا للمهاجرين الدول التي قامت نفسُها على المهاجرين، وتكونت بشكل أساسي منهم، وهي دول كبيرة، ذات تأثيرات عظيمة في الحضارة المعاصرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة، ثم كندا، وأستراليا.

وكانت الدولة العربية الإسلامية في العصر الراشدي والأموي والعباسي تشجع القبائل العربية على الهجرة إلى المناطق التي فتحت، والأمصار الجديدة التي أنشأها المسلمون في كل من العراق والشام ومصر وشمال أفريقيا، وذلك من أجل تثبيت الوجود العربي في هذه المناطق وتعزيزه.

و كانت هذه الهجرات تحمل معها اللغة العربية وتنشرها في هذه المناطق، ولكنها كانت تتأثر بلغات وألسن أهل هذه المناطق وسكانها الأصليين.

ولا يمكن إنكار أن دول الخليج العربية متساهلة مع الهجرات القادمة إليها من إيران وشبه القارة الهندية ومناطق شرق أفريقيا. والقادمون من هذه المناطق يحملون معهم لغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم، ويتركون آثارًا لغوية وثقافية في المناطق والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها.

تنوعات لغوية وثقافية في الخليج

في منطقة الخليج العربي تنوعاتٌ ثقافيةٌ ولغويةٌ، بعضها محلي، مرتبط بالتنوع الثقافي الوطني الداخلي، الذي يوجد في المنطقة ؛ نتيجة التغيرات الاجتماعية، والهجرات الداخلية، والتباينات الجغرافية والعوامل التاريخية. وهذا التنوع الثقافي واللغوي، ليس فيه تنافر وتصادم، وفيه قدر كبير من الانسجام، وقابل للتعايش، والاستمرار مع مكوناته وأشكاله المختلفة.

وهناك تنوعات ثقافية ولغوية في منطقة الخليج العربي مرتبطة بالخارج، ولها أشكال متعددة، وتتصادم مع التنوعات الثقافية المحلية، أو الوطنية للمنطقة ؛لأنها مرتبطة بثقافات وحضارات وشعوب أجنبية، وهي ذاتها غير متجانسة مع بعضها، ولها تأثيرات تهدد الانسجام اللغوي والثقافي المتبقي في المنطقة.

ويمكن تصنيف هذه التنوعات الثقافية إلى ما يلي:

تنوعات محلية

هذه التنوعات اللغوية تنوعات في إطار المنطقة الواحدة، وهي لا تحمل تنافرًا لغويًا أو ثقافيًا مع المحيط الأكبر ؛ بحسبانها تنوعات لغوية عربية مرتبطة بوضع لغوي عربي قديم، وليست وراءها تقاليد أو عادات اجتماعية أو أنماط ثقافية غريبة عن المنطقة أو دخيلة عليها. كل ما فيها أنها امتداد لمرحلة حضارية وثقافية عربية جنوبية كانت في بلاد العرب قبل ظهور الإسلام.

من مظاهرها ما كان يعرف بعرب الشمال وعرب الجنوب، والعربية الشمالية والعربية الجنوبية، وأهل البوادي وأهل الحواضر، وهي لا تشكل تنوعات حادة أو مقلقة، ولا تخرج عن نطاق الثقافة العامة للمنطقة.

ولقد أخذت العربية الفصحى تفرض نفسها في كل بلد، وكل منطقة من مناطق الجزيرة العربية، منذ اتخاذها لغة الكتابة والشعر الفصيح والفقه وعلوم اللغة والدين في كل مناطق الجزيرة العربية وأقاليمها، ومن ضمنها المناطق التي احتفظت ببقايا من العربية الجنوبية في كل من عُمان واليمن والسعودية، فليس للناس في هذه المناطق لغة للعبادة، أو الكتابة والتخاطب الرسمي غير العربية الفصحى. والمتحدثون بها من القبائل العربية القحطانية الخالصة.

تنوعات مرتبطة بالخارج، وهي كما يلي:

أولاً: تنوعات ثقافية ناتجة عن جاليات من العمال والتجار والموظفين قدموا إلى المنطقة واستقروا فيها منذ عقود، وكثيرٌ من هؤلاء يحصلون على الجنسيات الوطنية في دول المنطقة، وقسم منهم يبقى على وضعه، ولا يحصل على الجنسية، إما لكبر سن، أو لعدم رغبة، أو لموانع أخرى. وهذا لا يمنع الذين لم يحصلوا على الجنسية من التوطن والإقامة في هذه

الدول عقودًا طويلة، يمارسون فيها كل أنشطة الحياة الاقتصادية والاجتماعية من غير موانع كالمواطنين.

وللحصول على الجنسيات الوطنية في دول الخليج طرقٌ مختلفة، من بينها توصيات الشيوخ، والأمراء والمسئولين، والجهات الأمنية، ولا يحكم هذه العملية قانون واحد دول المنطقة، ولا في الدولة الواحدة فيما يبدو للمراقب من بعيد.

ومن الواضح أنه لا توجد عوائق أمام الأجيال، التي ولدت في المنطقة من أحفاد وأبناء هؤلاء المهاجرين في الحصول على الجنسية، وتحقيق الاندماج الكلي طواعية.

وكثير من هؤلاء المهاجرين إلى المنطقة من باكستان وتحديدًا من منطقة بلوشستان، ومثلهم قدموا من بلاد فارس وإيران، وهناك مجموعات قدمت من بلاد الهند، ومعظم هؤلاء يعيشون في المدن والمناطق المطلة على الخليج العربي وخليج عُمان. ويمكن القول إن الجاليات الإيرانية تتركز في الكويت وقطر والبحرين والإمارات وبالذات إمارة دبي، والقادمون إلى المنطقة من بلوشستان وبعض المدن الهندية استقر كثير منهم في عمان. وأما الذين استقروا في منطقة الحجاز من المهاجرين فهم من بقايا الحجاج أو من كبار السن الذين قدموا من جنوب شرق آسيا وأفريقيا وبعض مناطق آسيا الوسطى.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه المجموعات، التي نزحت إلى المنطقة واستقرت فيها، اندمج كثيرٌ من أفرادها في مجتمعات المنطقة ذاتيًا من غير أن يفرض عليهم أحدٌ هذا الاندماج، وقد تم هذا بسلاسة وهدوء. ولم تتوقف عمليات التوطين والتجنيس في دول المنطقة أو عمليات الهجرة إليها .

ثانيًا : تنوعات ثقافية مرتبطة بالأعداد الهائلة من العمال والفنيين والخبراء وأصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا ورجال المال والأعمال، الذين انتقل كثير منهم للعمل، أو للإقامة في المنطقة، بعد قيام نهضة تنموية شاملة فيها، وما صاحبها من انفتاح اقتصادي كبير، جذب كبريات الشركات العالمية والإقليمية إلى الاستثمار في المنطقة، وافتتاح فروع ومكاتب إقليمية فيها. ولقد حرص رجال الأعمال وأصحاب المؤهلات العليا، من هذه الفئات على إيجاد بيئات في المنطقة تلبي جميع متطلبات الخصوصيات الثقافية واللغوية لهم، ولأبنائهم، وأبناء جالياتهم.

وما كان أن يتم هذا، إلا بالتنسيق مع الجهات المعنية في المنطقة، وأصحاب رؤوس الأموال، الذين استثمروا أموالهم في إقامة مدن، ومنتجعات، ومجمعات سكنية، وفنادق فخمة، تلبي أكبر قدر ممكن من الانفتاح الثقافي، وتقدم أرقى الخدمات بمواصفات عالمية.

وأدى هذا الانفتاح الاقتصادي إلى انفتاح ثقافي، فعمل الانفتاحان معًا على جذب قطاعات واسعة من السياح والموظفين والمستثمرين ورجال الأعمال من شتى بقاع العالم إلى المنطقة ، إما للسياحة، أو للعمل، أو للاستثمار، أو للإقامة.

فالمنطقة تقدم لهؤلاء المرافق والمنشآت التي يجد فيها المرء ما يريد من وسائل الترفيه والمتعة والهدوء، من غير أن يتأثر بثقافة المنطقة، أو يفقد صلته بثقافته الأصلية. ومن الواضح أن دول المنطقة لم تضع شروطًا صعبة أو سياسات معيقة للانفتاح الاقتصادي أو الثقافي المرتبط به ؛ فلم يجد المستثمرون ورجال الأعمال صعوبة في الحصول على التشريعات والقوانين التي تضمن قيام بيئة اقتصادية وثقافية مثالية. بل إن هذه الدول أخذت تتنافس في جلب استثمارات من الخارج ومن الداخل، وتقدم عروضًا وتسهيلات تغري الأفراد والجهات المستثمرة. وحرصت كل الأطراف على نجاح مثل هذه المشروعات، التي لا تنجح إلا إذا قامت بجذب أكبر قدر من الزبائن والعملاء والمقيمين والنزلاء، وتوفير كل المتطلبات والشروط والظروف الكفيلة بإقناع هؤلاء للقدوم إلى المنطقة والاستثمار فيها.

ولا مبالغة في وصف كثير من هذه المنتجعات والمدن السياحية والمجمعات المقامة في منطقة الخليج بالمحميات الثقافية الخارجية ؛ بحسبانها مناطق ذات استقلال ثقافي واجتماعي عن المجتمعات العربية الموجودة في المنطقة.

ثالثًا : تنوعات ثقافية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية الغربية، التي قامت في الآونة الأخيرة في المنطقة ؛ بحجة نقل تجاربها وخبراتها، وتوفير نفقات مالية على المواطنين والمقيمين، الذين ينفقون على أولادهم في الخارج أضعاف ما سينفقونه في هذه الجامعات الغربية المتقدمة، التي فتحت أبوابها في بلدانهم. وبهذا يتفادون النتائج السلبية من جراء إرسال أبنائهم وبناتهم إلى الخارج قبل أن ينضجوا، ويصبحوا قادرين على حماية أنفسهم وثقافتهم من مؤثرات الحضارة الغربية، التي تتعارض مع قيمهم وعقيدتهم.

وتضم هذه الجامعات طلابًا عربًا، وغير عرب من جنسيات مختلفة، وتمثل بيئات لغوية وثقافية أجنبية، يتسع نطاقها عامًا بعد عام ـ منذ بضع سنوات ـ بتزايد أعدادها، وأعداد الدارسين فيها، وستكون لهذه المؤسسات تأثيرات ثقافية ولغوية عميقة على الأجيال التي تدرس فيها، و على المجتمعات التي تقام فيها ؛لأن السياسة الضمنية التي قامت عليها هذه المؤسسات، ترى أن اكتساب العلوم الحديثة يحتاج إلى بيئة ثقافية ونمط حياة مماثل للبيئات العلمية والثقافية ، التي توجد في بلدان هذه الجامعات الأصلية.

وتهدف هذه المؤسسات إلى إعداد جيل من القادة، وصناع المستقبل في بلدانهم، ولا يكفي قائد المستقبل أن يكون ذا قدرة في التحدث بالإنجليزية، والحصول على شهادة من إحدى جامعات الغرب، وإنما لابد أن يكون ذا ثقافة غربية حقيقية، وهذه الثقافة يمكن له أن يكتسبها، وهو في بلده عن طريق هذه الجامعات التي توفر له البيئة الثقافية والعلمية التي يراد منه أن ينشأ فيها ويتأثر بها بعمق. وتقترب من هذه الجامعات من حيث التأثير على الوضع اللغوي والثقافي في الخليج كثيرٌ من الجامعات والكليات الخاصة التي انتشر في المنطقة على نطاق واسع في السنوات العشرة الأخيرة، ولغة التعليم فيها هي الإنجليزية، منها على سبيل المثال سبع جامعات في السلطنة، مقابل جامعة حكومية واحدة هي جامعة السلطان قابوس. ولا يمكن أن يكون إصرار القائمين على هذه الجامعات والكليات، على جعل الإنجليزية لغة التعليم والتعلم في هذه المؤسسات من غير رؤية تربوية وثقافية، ولا يمكن أن يتم هذا التعليم من غير تأثيرات ثقافية ولغوية على المنطقة. وهذا يشير بوضوح إلى انزواء الفصحى وخروجها من ميادين العلم والمعرف الحديثة بعد أن كانت لغة العلم الأساسية في العالم إبان عصور الازدهار الحضاري للأمة. ومع هذا يمكن القول :إن العربية الفصحى تستعيد شيئًا من سلطانها المفقود في النصف الثاني من القرن العشرين ؛وذلك بسبب ما يلي:

أولاً: النهضة العربية الحديثة

بدأت النهضة العربية الحديثة بداية حقيقة منذ احتلال نابليون مصر، حيث أخذت حركة التطوير والتجديد تنشط في البلدان العربية، وتسير في اتجاهين، الأول: إحياء التراث العربي بالعودة إلى عصوره الذهبية، وذلك بنشر الكتب والمراجع من شتى المجالات، ثم القيام بتحقيق الكثير منها، وتقديمها للناس في طبعات متعددة، بعد ظهور المطبعة ودخولها إلى المنطقة. وقد أعاد هذا التوجه، إلى العربية ألقها وأخرجها من أكفان المحسنات اللفظية، والأساليب المحنطة، وجعلها لغة تتجاوب مع معطيات العصر، وساعد على هذا، ظهور أدباء، وعلماء، ومصلحين، وشعراء كبار، كتبوا بلغة عربية فصيحة، قريبة من الناس. أما الاتجاه الآخر، فيتمثل في ترجمة العلوم العصرية، ونقلها إلى العربية الفصحى، التي أظهرتها عملية الإحياء والتجديد، وفي هذه الأثناء، استفادت العربية من الاحتكاك باللغات العالمية الحية، واكتسبت بعض الخصائص الأسلوبية، التي جعلتها أكثر مرونة.

ومنذ ذلك العصر، غدت العربية الفصحى لغة حية فاعلة إلى حد كبير، رغم الظروف الحضارية التي تمر بها الأمة العربية (٦). وشهدت منطقة الخليج حركة نشطة لتحقيق كتب التراث ونشرها وتسويقها، ويمثل الخليج أحد أكبر أسواق بيع وشراء الكتب التراثية والدينية في الوطن العربي. وهناك هيئات ولجان وجهات رسمية وشعبية في دول المنطقة تقوم بخدمة كتب التراث بخاصة الكتب الفقهية واللغوية والأدبية. وفي الخليج العربي عشرات الجامعات الحكومية والأهلية التي تدرس فيها العلوم الحديثة باللغة الإنجليزية أسوة بمعظم الجامعات في البلدان العربية الأخرى.

ثانيًا: الاستقلال الوطني وقيام الدولة

قامت حركات الاستقلال في البلاد العربية ؛ لطرد المستعمرين، والتخلص من الهيمنة الخارجية بأشكالها المختلفة، وكانت لها أهداف وغايات شتى، من بينها إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية ، وتقويتها، بعد أن عمد الاستعمار إلى إضعافها، وسعى جاهدًا لإيجاد هويات بديلة عنها. وقد كانت العربية الفصحى، الركن الأساس للهوية العربية الإسلامية في سائر البلدان العربية، ولم يغب عن بال المستعمر، أن اللغة العربية الفصحى تمثل الرباط الجامع للشعوب العربية، الذي لا اختلاف عليه، وأنه لا يربط الشعوب العربية، أو حركاتها الثورية النضالية ببعض فحسب، وإنما يربطها بالقرآن، وبمحمد صلى الله عليه وسلم، وبالعصور الإسلامية الزاهية، التي يجد فيها الثوار والمجاهدون المثل والأسوة الحسنة. وهذا كان يبعث في نفوس

المجاهدين والثوار الثقة واليقين بالنصر، و يجعلهم يتوقون إلى الشهادة لإخراج المحتلين، وهناك مقولة متداولة منسوبة لمستشرق فرنسي تقول " إن العربية، والعربية الفصحى تحديدًا هي أقوى القوى التي أخرجت الفرنسيين من الجزائر".

وإذا كان العدو يدرك ما للعربية المشتركة من دور، وأثر حاسم في معركته مع الشعوب العربية المسلمة، فإن رجال الاستقلال والحركات الوطنية من شتى الاتجاهات، يدركون أنها سلاحٌ فعالٌ يحملونه بأيديهم في معركتي التحرير والبناء ؛ فالتحرير لا يتحقق إلا بالجهاد، والشهادة، والصبر، والتضحيات، وتحمُّل كل ذلك بقناعة ورضا وبسالة، وقد كانت العربية الوسيلة الوحيدة، التي تملأ نفوس الجماهير والمجاهدين بقيم الشهادة والتضحية والفداء والإخلاص. أما البناء الذي يعقب التحرير فإنه يتطلب القيام بنهضة تعليمية شاملة في كل أنحاء الوطن المحرر من أجل بناء أجيال متعلمة واعية تفكر بمصلحة الوطن وتبتكر وتخترع وتقوم النهضة في المستقبل. وقد قامت في كل بلد عربي ما يمكن تسميته نهضات تعليمية بعد الاستقلال، وكانت اللغة العربية لغة التعليم الأساسية. فلم تنس الشعوبُ بعد الاستقلال، ولا قادةُ الاستقلالِ اللغةَ العربيةَ، التي كانت لهم خير معين في تحقيق النصر، وطرد الغزاة المستعمرين، فحظيت باهتمام أكثر بكثير، مما كانت عليه في الحكم العثماني، وعصور الاستعمار الغربي.

ثالثًا: انتشار التعليم

ليس من المبالغة القول: إن نشر التعليم في البلاد العربية، بعد الاستقلال، وقيام الدولة الوطنية، يمثل أكبر إنجاز تحقق للمواطن العربي في العصر الحديث، وهو يحسب للدولة الوطنية المنبثقة عن حركات التحرر والاستقلال العربية، ولئن كان هذا التعليم أزال الأمية بنسب متفاوتة من بلد إلى بلد، وحمل إلى الناس قبسات من أنوا العلم والتنوير الفكري، فقد حمل إليهم العربية المشتركة، ونشرها في القرى والبلدات والمدن والبوادي والأرياف، بين كل فئات المجتمع وشرائحه، وكان يقام مسجد أو مصلى جنب كل مدرسة، يرتل فيه القرآن ويحفظ، وتقرأ بعض كتب الأحاديث والتفسير والفقه، التي عمل على نشرها علماء النهضة العربية الحديثة، وتوصيلها إلى الناس.

وبالرغم من أن هذا التعليم كان كثير منه، لا يتعدى القراءة والكتابة، ومراحل التعليم الأولى، إلا أنه كان إيذانًا ببزوغ فجر عصر ثقافي جديد ؛ فقد وصل الناسَ ببعض ما حققته الحضارةُ العربيةُ الإسلامية من منجزات حضارية مشرقة، ووصلهم ـ في الوقت نفسه ـ بالحضارة المعاصرة، التي صنعها الغرب، فكان هذا التعليم قفزة مهمة إلى الأمام، منح الناس فرصًا أفضل للحياة، وفتح لهم منافذ ومسالك لتحقيق الطموحات، وبلوغ الغايات، وبهذا التعليم وصلت العربيةُ الفصحى إلى كثير من الأماكن التي لم تصلها من قبل، وتحقق لها انتشار غير مسبوق، فاستعادت بذلك بعض سلطانها المدفون تحت ركام عصور الانحطاط والاستعمار .

رابعًا: وسائل الإعلام

إن الإعلام بشكله الحالي من معطيات الحضارة الغربية، ودخل إلى البلاد العربية من الغرب، من قبل الاستقلال، وكان معظمه ـ آنذاك ـ لخدمة المشروع الغربي الاستعماري، ماعدا الإعلام، الذي كان للثوار والمجاهدين، وهو إعلامٌ لم يكن يسمح له بالانتشار والوصول إلى الجماهير ؛ بسبب تضييق المستعمر وأعوانه. فللإعلام تأثير كبير ودور مهم في نجاح الحركات الوطنية.

ولذلك ؛ جعلته حكومات الاستقلال من أولوياتها، فأنشأت مؤسسات إعلامية لاستكمال التحرير، وبناء الدولة ومؤسساتها، فظهرت الصحف والمجلات والإذاعات، التي أخذت تجذب الجماهير، وتؤثر بشكل قوي في الرأي العام للشعوب، وكانت خطابات القادة والمجاهدين والعلماء تُبث من خلال هذه الوسائل ؛ فتلهب المشاعر، وتحرك الشوارع.

وبالإعلام ظهرت زعامات سياسية وفكرية عديدة في البلدان العربية، ولم يقتصر الأمر على هؤلاء، فقد ظهر كتاب، وصحفيون، ومذيعون، وتكونت جماهير تتابع وسائل الإعلام وتتأثر بما فيها من خطابات ورسائل. ويتحدث بعض الذين عاشوا في تلك المراحل عما كان لإذاعة صوت العرب من القاهرة من تأثير جماهيري فعال، في مشرق الوطن العربي ومغربه.

ولم يستفد من وسائل الإعلام المشتغلون فيها والقائمون عليها، ومن يخطب أو يكتب فيها فحسب، بل إن العربية المشتركةَ كانت من أكثر المستفيدين من هذه الوسائل الإعلامية ؛فقد كانت اللغةَ الغالبةَ فيها، بعد أن أتاحت لها هذه الوسائلُ مجالات أوسع للانتشار في الوطن العربي وخارجه.

خامسًا: الحركات الأدبيات والفكرية الحديثة

ظهرت حركاتُ إصلاح أدبي واجتماعي وفكري في البلدان العربيةً، في حقبة ما بعد الاستعمار، وسلكت هذه الحركات مسارات مختلفة، في القيام بأنشطتها وتحقيق أهدافها، ومعظم هذه الحركات ولى وجهه شطر مثيلاتها من حركات الأدب والإصلاح والتجديد الموجودة في بلاد الغرب، وبعضها كان يريد أن يستنسخ كل ما عند نظيراتها من الحركات الغربية من نظريات، وأفكار، وأدوات، وبعضها كان يكتفي بأخذ الأدوات والآليات والمناهج.

ونشأ في ظل هذا الوضع، مشهدٌ ثقافي وأدبي خصب، وانتشرت الكتب وخرجت النصوص الإبداعية بغزارة وتوسعت دائرة الحوارات الفكرية، وتوالى صدور المجلات والصحف، فاكتظت الساحة الأدبية والثقافية بالأعمال الأدبية، وظهرت أسماء بارزة لأدباء وكتاب وشعراء ونقاد وأكاديميين، فأدى هذا إلى تنشيط الحركة الثقافية في بعض الأقطار العربية الأساسية كمصر ؛ مركز الأمة العربية الثقافي، فعمل هذا على جعل اللغة العربية لغة حية متصلة بعصرها، ومتفاعلة مع حركات الأدب العالمية في الخارج. فاستعادت بهذا كثيرًا من ألقها وسلطانها، بعد أن غدت لغة المشترك من الدين، والمشترك من الآداب والفكر، وأصبحت وسيلة الجميع للتعبير عن آرائهم واختلافاتهم، والوسيلة الأهم لإحياء التراث العلمي والأدبي والفقهي، وإحدى أهم الطرق للحصول على ما عند الآخر من علوم حديثة.

لقد نهضت الفصحى بالخطاب الإحيائي الموصول بالتراث، ومهدت السبيل لاستمرار حركات الإصلاح في الوطن العربي، الطامح إلى الخروج من التخلف الذي لحق به، وبحكم طبيعتها وخصائصها الذاتية وما تحقق لها خلال تلك المرحلة، يمكن وصفها بأنها الأداة الأساسية التي جعلت مشروع الإصلاح العربي ينتشر على نطاق واسع بين المتعلمين، ورجال الفكر في كل بلد عربي. وفي منطقة الخليج العربية حركات فكرية وثقافية وإصلاحية نشطة في أكثر من مجال استفادت من مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى ومن الرخاء الاقتصادي والنهضة التعليمية الحديثة في المنطقة.

خيارات واختيارات الانفتاح

من مقتضيات التقدم في كل عصر، لدى كل شعب يسعى للنهوض الانفتاح على الشعوب الأخرى، للاستفادة من تجارب الآخرين والاطلاع على ثقافتهم ؛ فهذا، يسهل الاتصال بهم، والتواصل معهم، ويعمل على نقل ما عندهم من التجارب والمنجزات، ويساعد على معرفة ثقافتهم، وطبيعة سلوكهم وقيمهم.

ومثل هذا الانفتاح على الآخر ، يعمل على تقوية العلاقات بين الأمم والشعوب، ويشجعها على التقارب والتعاون، بدلاً من الخصومات والمواجهات، ويؤدي إلى الاستقرار والرخاء وانتشار السلام وحسن العلاقات بين الدول والشعوب في العالم.

ومن الواضح، أن في المنطقة قابلية للتنوع اللغوي والثقافي، سواء أكان هذا نابعًا من قناعات فكرية وثقافية متسامحة، أو لأن دول المنطقة لا ترى فيه أي تهديد ثقافي لها، أو كان ناتجًا عن غفلة وإهمال، أو كان مرتبطًا بالتأزم الحضاري، الذي يولد العجز عن التصرف، والقيام بما هو ضروري لصالح الذات والأنا.

ومهما تكن الأسباب، فدول الخليج العربية، لم تعلن حالة الطوارئ ؛لمواجهة هذا الوضع اللغوي الثقافي الجديد فيها، ولم توله اهتمامًا يذكر فليس فيها خطط ثقافية مضادة أو مشاريع وطنية معلنة لحماية الهوية الوطنية من التعدد الثقافي واللغوي الموجود فيها.

ومن غير المعقول ، أنها تجهل تبعات الخلل الواضح في التركيبة السكانية، وتأثيرات الوضع اللغوي والثقافي، وانعكاساته السلبية في المستقبل على حكومات وشعوب المنطقة، في ظل ضغوط دولية ذات معايير مزدوجة، ترفع شعارات حقوق الإنسان، والعمال، والأقليات، وترتفع وتيرة هذه الضغوط على الدول الصغيرة والنامية أكثر من غيرها.

فإذا نظرنا إلى حجم الاهتمام الذي بذله المثقفون أو المسئولون الحكوميون لدراسة الوضع اللغوي والخلل الثقافي السكاني اللغوي الذي يواجه دول وشعوب المنطقة، يتضح بجلاء ، أن هناك قدرًا كبيرًا من التساهل والانفتاح غير المبني على خطط واضحة نحو التنوع اللغوي والثقافي القائم في المنطقة، على الرغم مما قد يكون له من تهديدات محتملة لوجودها السياسي والثقافي، وهوياتها الوطنية.

فمن يزور بعض العواصم والمدن الخليجية، ويمشي في أحيائها الشعبية، و حاراتها القديمة، وأسواقها، ومجمعاتها التجارية، ومطاراتها، وموانئها، ومساجدها، ويطلب وجبات في مطاعمها،

فسيجد أن هناك اختلالاً ثقافيًا ولغويًا يصل إلى حد الاحتلال الثقافي لكثير من هذه الأماكن المهمة، حيث اللغة غير عربية، واللباس غير عربي، والناس غير عرب، والطعام غير عربي!!

وهذا الاختلال الثقافي يذكر ببيت المتنبي الشهير، الذي قاله وهو في بلاد فارس :

مغاني الشِّعبِ طيبًا في المغاني
بمنزلة الربيعِ من الزمانِ
ولكنَّ الفتى العربيَّ فيها
غريبُ الوجهِ واليدِ واللسانِ

وهذا الوضع الثقافي اللغوي موجود في دبي، وأبو ظبي، والشارقة، والدوحة، والكويت والمنامة، والظَّهران، والدَّمَّام، والرياض، و جدة، ومسقط، و صلالة، وغيرها من المدن الأصغر حجمًا في كل دول المنطقة.

مع الإشارة إلى أن هناك تفاوتًا بين مدينة ومدينة، ودولة ودولة ، من حيث انتشار هذه الظاهرة، فمدينة دبي تتضح فيها هذه الظاهرة بجلاء أكثر من غيرها، بحكم خصوصيتها الاقتصادية والتجارية.

ولوقارنا أوضاع هذه الجاليات الموجودة في المنطقة، بأوضاع الجاليات المهاجرة في بعض الدول الغربية فسوف نجد أن أبناء هذه الجاليات التي تقيم في الخليج العربي، لا يعانون من سياسات تمييز عنصري، ولا تخرب معابدهم، ولا تنبش مقابرهم، ولا تشن عليهم حملات إعلامية مغرضة ، ولا ترتفع أصوات يمينية متطرفة تدعو لطردهم، ولا يتعرض منهم أفراد للتصفية الجسدية، كما يحدث لبعض المسلمين والمهاجرين في أوربا على أيدي بعض الجماعات اليمينية المتطرفة لأسباب عنصرية . وليس بين أبناء هذه الجاليات وأبناء المنطقة حواجز نفسية أو اجتماعية ؛ فهم في كل بيت وفي كل مكان تقريبًا.

ومع هذا، تقوم في بعض بلدان الغرب دعوات لحماية حقوق العمال في دول الخليج، وأخرى للتنديد بالظلم والقسوة التي يلاقيها أبناء كثير من أفراد هذه الجاليات، وتستند أكثر هذه الحملات على حالات فردية يحدث فيها انتهاك حق خادمة بالضرب أو بالاعتداء الجنسي، أو تأخير دفع مستحقات، وهي حالات فردية لا تمثل ظاهرة عامة أو قاعدة ثابتة، وإنما هي حالات شاذة ونادرة. ففي دول الخليج أكثر من عشرة ملايين عامل يعملون في أجواء خالية من العنصرية العرقية والاضطهاد الثقافي ، والمخاطر الأمنية، ويمكن لمن يعرف المنطقة أن يتحدث عن قدر كبير من الاحترام والانسجام بين أبنائها وأبناء هذه الجاليات بشكل عام .

توطنٌ وتوطينٌ

عرفت المنطقةُ الهجرةَ من مناطق آسيا وأفريقيا منذ قرون الإسلام الأولى، ولكن هذه الهجرات كانت قليلة العدد، وتتم في فترات متباعدة، ويغلب على أهلها الرغبة في الوصول إلى مكة والمدينة ؛حيث كان يعيش الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومات ودفن. وفي العصور الحديثة التي وصلت فيها في القوى الاستعمارية الغربية إلى المنطقة، أخذت تزيد أعداد الوافدين إليها من الخارج ؛لأن القوى الغربية الموجودة، كانت تريد عمالاً للعمل في شركات النفط، وفي غيرها من المؤسسات التي تقيمها هذه الشركات والقوى، من أجل تنفيذ مشاريعها وتحقيق سياساتها في المنطقة، وكثير من هؤلاء من المسلمين الذي يفضل بعضهم البقاء في المنطقة والاستقرار فيها. وكذلك أخذت بعض الحكومات في بعض دول المنطقة تستقدم عمالاً، وإداريين، وفنيين، وعسكريين. ومع مرور الوقت، ينمح بعضهم حق الإقامة والتوطن، ثم يستقدم هذا أسرته، وذاك إخوانه، والآخر أقاربه، حتى زادت الأعداد في العقود الأخيرة.

ومن الواضح، أنه لم يكن هناك تحفظ رسمي، أو رفض اجتماعي لهذا التوطين، الذي ظل مستمرًا بعض دول الخليج دون توقف. ويشعر البعض في عمان أن هذا التوطين يتم في السلطنة أكثر من بقية دول المنطقة، فقد أصبح في عمان مكونان اجتماعيان معروفان نتيجة هذا التوطين، الذي بدأ من عقود طويلة، ولم يتوقف.

ومثل هذا التوطين موجود في دول الخليج الأخرى، وقسم كبير من الذين يتجهون إلى الإمارات العربية المتحدة يأتون إليها من إيران، وللجالية الإيرانية فيها قوة اقتصادية كبيرة، ونفوذ واسع ؛ فكثير من أفرادها يشغلون مناصب رفيعة، ويستحوذون على مؤسسات مالية كبيرة، وأنشطة اقتصادية فعالة.

ولا يزال كثير من أفراد هذه الجالية متمسكين بلغتهم وثقافتهم الفارسية التي لا يتخلون عنها حتى في بعض الدوائر والمؤسسات ومواقع العمل التي يشتغلون فيها، كما يسمع من بعض الإماراتيين، وإن كان فيهم من يحرص على الاندماج الاجتماعي والانصهار في المجتمع ؛ لأسباب اقتصادية، وللحصول على فرص حياة أفضل.

وهناك تنوعات لغوية وثقافية في منطقة الحجاز، لاحتضانها الديار المقدسة، وأكثر هؤلاء من جنوب شرق آسيا وأفريقيا، ويمكن القول: إن دوافع نزوح هؤلاء - أو كثير منهم - دوافع دينية في المقام الأول، ثم يأتي الدافع الاقتصادي الذي لا يمكن استبعاده ولو عن بعض هؤلاء. وقد اندمج كثير من أفراد هذه المجموعات في المجتمعات الأصلية، وكانت الأجيال الثانية والثالثة من أبنائهم أكثر حرصًا على الاندماج من جيل الآباء، الذين، التي لم يتخلوا عن لغاتهم وثقافاتهم بين ليلة وضحاها، بخلاف الأبناء والأحفاد، الذين تعلموا العربية في الشارع، وفي المدارس، والمعاهد، والجامعات، وتناسوا ما كان لأجدادهم من لغات وثقافات، وصاروا جزءًا من النسيج اللغوي والثقافي للمجتمع الذي يعيشون فيه.

ومن المتوقع أن المهاجر سيندمج في المجتمع، الذي يجد فيه احترامًا وأسباب حياة كريمة، ولا حاجة لفرض الاندماج، كما هو الحال في بعض الدول الغربية الكبرى التي تشترط التخلي عن الهوية الثقافية للمهاجر ؛ للحصول على الإقامة، والتوطن فيها "وتشير دراسات إلى أن هناك حالات ينسلخ فيها المهاجر من ثقافته الأصلية ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بواقع البلد الذي استقبله، وذلك عندما يتمتع المهاجر بمستوى متميز من التقدم" (٧).

تحديات قائمة

قوة اللغة، وأهميتها، مرتبطة بمجموعة من العوامل ، وغير محصورة في عامل واحد، من هذه العوامل عدد المتكلمين بها، ومدى انتشارهم، وحركتهم في العالم، وحجم الإنتاج الاقتصادي، والنفوذ الثقافي، وهذه العوامل، تشكل ما "يسميه اللسانيون الاجتماعيون القوة الذاتية أو القوة الفطرية للغة "(٨).

وهذه العوامل، التي تقاس بها أهمية اللغة وقوتها، ليست متحققة في اللغة العربية بالرغم من عدد المتكلمين بها، و كونها لغة الدين الثاني في العالم من حيث عدد الأتباع.

ولا يمكن تجاهل التحديات التي تواجه اللغة العربية في شتى الأقطار العربية ومنها دول الخليج ؛ حيث تواجه اللغة والثقافة العربية في معظم هذه الدول مجموعة من التحديات، التي تمثل ضغوطًا قوية عليها، فللمرة الأولى ، تكون العربية عرضة لتأثيرات واضحة من لغات الشرق المجاور للخليج العربي، وعرضة لمنافسة شديدة من لهجات عامية تنافسها بقوة من الداخل ، فضلاً عن دخول اللغة الإنجليزية إلى المنطقة من بوابات الجامعات ومؤسسات التعليم الحديث، وكل هذا يتم في وقت واحد، وفيما يلي توضيح لبعض أكبر هذه التحديات:

أولاً: العربية الجديدة

لم تعد اللغة العامية كما كانت في السابق، خروجًا على اللغة المشتركة، ومخالفة لها في عدد من الظواهر اللغوية المرتبطة بالبيئة المحلية، لهذه القبيلة أو تلك، أو مخالفة لها في قاعدة نحوية أو صرفية، أو في نطق أصوات بعض الكلمات، ثم ينتهي الأمر، بالنظر إلى ذلك على أنه انحراف، ولحن، وخطأ، يجب تجنبه بالعودة إلى اللغة النموذجية المشتركة.

فالعامية أصبحت لغة عربية جديدة، لها قواعدها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، ومعجمها الخاص، ولم تعد لهجة حي أو قبيلة، بل هي لسان الشعب والأمة، فلكل بلد عربي لغته العامية، التي يُعرف بها، وتعرف به، هي لغة الاتصال والتواصل المنتشرة على نطاق واسع بين جماهير الشعب من متعلمين، وغير متعلمين. وتعدى استعمالها، شئونَ حياة الإنسان اليومية البسيطة المتعلقة بأمور البيت، والسوق والعمل، إلى مجالات الشعر، والأدب، والمسرح، والإعلام، ولم يقف تجاوزها لحدودها عند هذا، بل دخلت مجال الكتابة والتدوين في بعض الصحف والمجلات العربية.

وظهرت بعض القنوات الفضائية في منطقة الخليج العربي تبث برامجها بالعامية، و ينشد فيها الشعر بالعامية، الذي له قبول واسع في المنطقة، وتقام في المنطقة مهرجانات شعرية بتغطية إعلامية هائلة من هذه القنوات، وتخصص جهات رسمية وأهلية جوائز ومكافآت للفائزين، والمشاركين في هذه المسابقات، والمهرجانات، فاكتسبت هذه البرامج جماهيرية كاسحة في المنطقة. وخير دليل على هذه الشعبية الكبيرة، التي تحظى بها في المنطقة، أن بعض أمسيات الشعر العامي، لا تتسع لها القاعات الضخمة، فتقام في الميدان والمسارح المفتوحة.

مقابل هذا، فإنه لا يمكن مقارنة أعداد من يحضرون أمسيات شعراء العربية الفصحى بأعداد جماهير الشعر الشعبي. ويتحدث بعض المثقفين والأكاديميين عن الحرج الذي يشعر به منظمو بعض الفعاليات الثقافية من قلة الحاضرين في الندوات الفكرية والأمسيات الأدبية والمحاضرات الثقافية، التي تقام في كثير

من دول المنطقة، وإن كانت لشخصيات ذات وزن أدبي أو ثقافي أو فكري غالبًا ما يكونون من خارج المنطقة.

لقد بلغت العامية حدًا بعيدًا من التطور الذاتي، وبات لها قدر واسع من التغلغل الثقافي وسعة الانتشار، في مناطق لم تكن لها من قبل، وهذا، يستدعي حوارًا علميًا عميقًا، من خلال وقفة وطنية ؛ لمناقشة هذه الظاهرة اللغوية الثقافية، فإن لم يُنتبه لهذا الأمر قبل فوات الأوان، فغير بعيد أن تصبح العربية الفصحى لغة القرآن، والعبادات والأدعية والأذكار، ولا دخل لها بالحياة وشئونها، كما هو حال لغات أدبية أخرى آلت إلى هذا المصير.

وخروج العربية الفصحى من حياتنا، لا يستلزم أن نخرج من الإسلام، فحالنا سيكون كحال الشعوب الإسلامية غير العربية، التي لها لغات خاصة بشئون حياتها وآدابها، والعربية الفصحى لغة الإسلام لهذه الشعوب التي تدين به. ولا يتعارض هذا مع قوله تعالى:﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ (٩) لأن الذي تعهد الله بحفظه هو كتاب الله، وليس بأن تظل العربية الفصحى لغة الحياة وشئونها المختلفة. فهل نحن مستعدون للتخلي عن العربية الفصحى للعربية الجديدة، التي دخلت حياتنا بقوة، وأخرجت الفصحى من بعض مناطقها وحلت محلها؟

ثانيًا: تأثيرات الجوار

دخلت إلى منطقة الخليج العربي لغات أجنبية شرقية منذ الانتداب البريطاني، ومجيء شركات النفط، التي ازداد معها النفوذ السياسي الغربي في المنطقة، ولم يمضِ وقت طويلٌ حتى تدفقت إليها أمواج بشرية آسيوية مع النهضة التنموية والعمرانية في العقود الثلاثة الأخيرة، فانتشرت لغات هذه الجاليات في كل أرجاء منطقة الخليج، وبخاصة العواصم والمدن الكبيرة، التي توجد فيها أعداد غفيرة من هذا الجاليات العمالية، تقيم في أماكن مختلفة، وتعيش في تجمعات شبه منعزلة، وقد تستقل بأحياء كاملة، ومناطق معروفة وبالذات في المدن الكبيرة.

وظلت النسبة الأكبر من أفراد هذه الجاليات على أوضاعها الثقافية، ولم تسعَ للتوطن، أسوة بالمجموعات التي نجحت في التجنس.

ولا يمكن أن ينكر أحدٌ، ما تركته هذه الجاليات من تأثيرات في الوضع اللغوي والثقافي في المنطقة، من بين هذه التأثيرات وأكثرها وضوحًا، الدارجة الهجين، وهي شكل من أشكال اللغة الدارجة التي تُخاطب بها هذه الجالياتُ المواطنَ العربي في دول المنطقة، وفرضتها عليه، وما هي بالعامية، ولاهي بالفصحى، ولكنها شيء مختلف يجمع من الهندية، والأردية، والعامية، والفصحى، والإنجليزية، في وقت واحد، حيث تجد فيها خليطًا غير متجانس من المفردات والأساليب والتراكيب.

ويشيع في هذا (الهجين) كلمات وأساليب مثل :(فاجد/واجد)، و(مافي)، و(سوي). والكلمة الأولى (فاجد/ واجدٌ) تعني: كثير، وكلمة (مافي) تعني: لا، وكلا، وهي مثل السابقة، التي تأتي قبل الجمل والكلمات للتعبير عن النفي أو الرفض أو الإنكار. وكلمة (سوِّي) يعبر بها عن مجموعة من الأفعال، والأفعال المساعدة كما سيتضح، من الأمثلة الآتية، فيما يلي:

أ : (أنا ما في سوي هذا) والمعنى: أنا لم أفعل هذا

ب: (هو في سوي كلامٌ واجدٌ ؛ جرجرٌ جرجرٌ)والمعنى: أنه تكلم كثيرًا بعصبية وغضب

ج: (ليش في سوي هازا؟) والمعنى: لماذا فعلتَ أو فعلتِ هذا

د: (سنه كبل، أنا في يجي من باكستان، من شان عمان، بعدين في صديكْ عماني واجدْ زينْ، هو في ترتيب (فيزهْ) من شانْ أخو مالنا، الحمد لله، بعدينْ أنا يشتري تيكت، بعدين في ودي بلاد) والمعنى:أنا جئت من باكستان قبل سنة إلى عمان، ولي صديق عماني طيب جدًا، استخرج تأشيرة لأخي، والحمد لله، ثم اشتريتُ تذكرة له وأرسلتها لبلدي).

وهذه اللغة (الهجين) هي لغة تخاطب في المنطقة فرضها ملايين العمال الآسيويين على أبناء منطقة الخليج، تجدها في الأسواق، والشركات، والمحلات، وفي البيوت، التي فيها سواقون، أو حراس أو طباخون، أو خادمات أجنبية . وقد أدخل هذا (الهجين) إلى العامية في المنطقة ألفاظًا كثيرة غير عربية أصول معظمها من اللغة الإنجليزية ؛ لأنها لغة السوق في محلات مواد البناء والمقاولات، وبها يتفاهم المتعلمون، من أبناء هذه الجاليات العمالية، الذين لهم لغات مختلفة، لكونهم قدموا من شبه القارة الهندية، التي فيها لغات كثيرة، وهذه اللغات نفسها متأثرة بالإنجليزية، التي تعد لغة رسمية في الهند.

ومن الملاحظ، أن الألفاظ الدخيلة من الإنجليزية إلى العامية، لا تنحصر في ما له صلة بالبناء والمقاولات، بل تتعدى ذلك إلى أسماء قطع غيار السيارات

والمركبات عمومًا غير معربة ؛ لأن التعريب في المنطقة شبه غائب، وحركة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المنطقة كانت سريعة وشاملة، ولم يكن هناك استعداد للتعامل مع ما ينتج عنها من تغيرات ثقافية واجتماعية ولغوية.

وغير بعيد أن تكون هناك تأثيرات لغوية وثقافية على الأطفال من تأثير هذا الوضع اللغوي والثقافي في المنطقة، والأمر يحتاج إلى دراسات اجتماعية وتربوية ونفسية ولغوية لتغطية الجوانب المتعددة لهذا الموضوع الواسع.

ثالثًا: قادمٌ من وراء البحار

لقد غدت اللغة الإنجليزية مطلبًا شعبيًا يتنافس الناس عليه من كل فئات المجتمع، بعد أن كانت في بدايات النهضة الخليجية مطلب فئات ونخب محدودة. فقد كان الإقبال على اللغة الإنجليزية في بداية الأمر، محصورًا في مجموعات قليلة، من أفراد المجتمع، ولم يكن تعلمها اختيارًا في الغالب، وإنما كان بسبب طبيعة العمل الفنية أو الإدارية.

وأكثر الذين تعلموا الإنجليزية في بداية النهضة في المنطقة كانوا يعملون في الشركات النفطية، أو ما يتعلق بها من مرافق، أو في المجال العسكري والطبي، وكثير من هؤلاء تعلموها بالاحتكاك والممارسة، ولم ينتظموا في معاهد، أو مراكز تعليمية خاصة بتعليم الإنجليزية، ويمكن القول :إن كثيرًا من هؤلاء، لم يكونوا شبابًا صغارًا في السن، وإنما كانوا من أعمار مختلفة، ولم يكن تعلم الإنجليزية آنذاك بهدف اكتساب أو إكساب معارف متقدمة لمن يتعلمها من أبناء المنطقة، ولا هو كذلك من أجل اللحاق بركب التقدم، كما قيل فيما بعد، وإنما كان تعلمها يتم بحسبانها أداة تواصل بين طرفين، لتحقيق مطلبين أساسين، هما: إيجاد جسر تواصل بين أبناء المنطقة، وبين أصحاب الشركات، والمؤسسات الغربية العاملة في المنطقة، عسكرية كانت أو مدنية، ولم يكن أبناء المنطقة ـ أول الأمر ـ يقبلون التعامل مع هؤلاء الغربيين بسهولة، ولا يرضون بترك أبنائهم يعملون معهم إلا فيما ندر.

ولذلك كانت هذه الجهات الغربية، تعتمد بشكل أساس على عمال، وفنيين، من غير أهل المنطقة، وبخاصة من شبه القارة الهندية، واعتمد الإنجليز في سلطنة عمان، على مجموعات استقدموها من هذه المنطقة ؛ لسد حاجتهم في بعض المجالات العسكرية، وخدمات الإسناد المرتبطة بهذا المجال، وأما حاجتهم في المجال الإداري فاستقدموا لها عناصر من الهند. ومع مرور الوقت استوطن كثير من هؤلاء، الذين استقدموا للعمل في منطقة الخليج العربي، وصاروا مواطنين مكونين مجتمعات صغيرة داخل المجتمعات الكبيرة، التي اختاروا الانضمام إليها، وكان من بين هذه العناصر تجار، ومتعلمون، صاروا هم بأنفسهم، يستقدمون من شبه القارة الهندية، أقارب ومعارف، وعمالاً، وفنيين ؛للعمل في الأنشطة التجارية الخاصة بهم.

ولقد حرص هؤلاء على تعليم أبنائهم الإنجليزية ؛ليضمنوا حصولهم على المكاسب التي حصلوها هم عليها، بسبب اكتسابهم اللغة الإنجليزية. وفي مرحلة تالية، آمن بعض أبناء المنطقة العاملين في هذه المؤسسات، التي تتعامل بالإنجليزية، بضرورة تعليم أولادهم، وأقاربهم اللغة الإنجليزية، وكانت الأسر الحاكمة بكل تأكيد تحرص على تعليم أولادها اللغة الإنجليزية، وبكل تأكيد، لم يكن المستشارون الغربيون، بغافلين عن ضرورة إكساب أبناء هذه الأسر هذه اللغة.

ولم يتوقف يومًا تعاظم الاهتمام باللغة الإنجليزية منذ ذلك الوقت، فأُدخلت مناهج التعليم في مراحل متأخرة من التعليم العام أول الأمر، ثم أدخلت في التعليم المبكر من السنة الأولى، وغدت لغة التعليم العالي في كل التخصصات العلمية، والاقتصادية، والإدارية، وصارت شرطًا للحصول على الوظيفة، حتى الوظائف الدنيا في معظم القطاعات. وانتشرت معاهد تعليم الإنجليزية في كل مدينة، ودعمت الحكومات معاهد التأهيل والتدريب، التي تقدم برامجها بالإنجليزية، ويمنح المتدربون بعض الامتيازات والمكافآت لجذبهم للانخراط في هذه المعاهد والدورات، ويوعدون بالتوظيف المباشر بعد التخرج.

ثم ظهرت الجامعات الخاصة، التي تعلم العلوم الحديثة بالإنجليزية، وكادت أن تختفي العربية من بعض هذه الجامعات. ولم يتوقف هذا الإقبال غير المتوازن على اللغة الإنجليزية حتى الآن، بل هو في ازدياد وتعاظم، وما أظنه سيتوقف قريبًا، حتى تتغير قناعات القائمين على التعليم العالي في المنطقة، فمن المؤكد، أنهم غير مقتنعين بقدرة العربية، وأهليتها لتكون لغة تعليم حديث، وما فرضوا الإنجليزية في التعليم العالي إلا لأنهم يرونها الوسيلة الأفضل، التي بها نستطيع التقدم وفهم العلوم.

فهل فات هؤلاء القوم أن أفضل لغة

لتلقي العلوم واكتسابها هي لغة الإنسان الوطنية ؟ فهو يفهمها، ويفهم بها، أكثر من أي لغة أجنبية أخرى استطاع اكتسابها بالتعلم. وإذا فُرض عليه تعلمُ العلوم بغير لغته الأصلية، فعليه أولًا: فهم هذه اللغة بمستوياتها المختلفة، وقواعدها، ومعجمها الواسع، وهذا يتطلب سنوات وجهودًا كبيرة، ثم عليه بعد هذا أن يفهم المادة العلمية، التي تعبر عنها هذه اللغة، وقد يكون مطالبًا بفهم ما وراء السطور من معاني وإيحاءات لبعض الكلمات في السياقات المختلفة.

من ناحية أخرى، لا يمكن فصل أي لغة، عن ثقافتها، وتراثها، وما يحمله هذا التراث من مضامين، وما لهذه الثقافة من قيم ومعايير ؛إذ ليس ممكنًا التعامل معها، بوصفها أداة محايدة لنقل العلوم والمعارف دون التأثر بما لها من ثقافة وقيم ومفاهيم.

استراتيجيات التربية والوضع اللغوي في الخليج

ما من شيء يحمي اللغة والثقافة الوطنية في أي بلد مثل مناهج التربية والتعليم، فبالتعليم حققت الدول المتقدمة نهضاتها العلمية في العصور الحديثة، فهل وضعنا مناهج لغوية أو ثقافية في خططنا التعليمية تشجع بدرجة كافية على التمسك باللغة الوطنية والمحافظة عليها ؟ وهل سياساتنا التربوية متوازنة في التعامل مع التنوع الثقافي واللغوي في المنطقة؟ أين النماذج الثقافية واللغوية والتربوية التي حققت جاذبية واسعة بين الطلاب في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا؟ ما مدى التأثيرات الثقافية المحلية في دول المنطقة مقابل التأثيرات الثقافية الخارجية؟ هل تشعر الجهات المعنية بالشأن التربوي والثقافي بوجود مخاطر ثقافية حقيقية أو محتملة تهدد نسيج المنطقة الثقافي والاجتماعي؟ أيوجد في الخليج مشروع ثقافي أو لغوي أو تربوي بمواصفات إستراتيجية، يهدف إلى حماية لغة المنطقة، وإعدادها لتكون لغة التعليم والتعلم الأولى في مؤسسات التعليم العالي في المستقبل القريب أو حتى البعيد ؟

إن الوضع اللغوي في منطقة الخليج، يشير بوضوح، إلى أن هناك ما يمكن تسميته بغياب الرؤية اللغوية الشاملة، أو الإيمان بأهمية العربية، وقدرتها على أن تكون، لغة علم وتعليم عالٍ في مجتمع المعرفة، ولو كانت هناك قناعة حقيقية، بأهميتها، وقدرتها على نقل العلوم والنظريات الحديثة، لم تكن معظمُ معاهد، وجامعات دول المنطقة، تعتمد لغة أجنبية للتدريس فيها.

وما من شك، في أن القائمين على التعليم العالي في بلدان المنطقة، التي تتبعها هذه المؤسسات التعليمية يبتغون بهذا، تحقيق نهضة فكرية وعلمية في بلدانهم عن طريق التعليم والتعلم بلغة العلوم الأساسية في العالم، وهي اللغة الإنجليزية ؛ فهم يرون ذلك، أقصر الطرق للتقدم، وتحقيق هذه الغاية المنشودة.

ويبدو، أنه غاب عن أذهان هؤلاء الذين لا يمكن الطعن في إخلاصهم، أنه ليس لأمة تنشد التقدم العلمي والحضاري لنفسها، أن تنال ذلك بغير لغتها القومية، فلم يتحقق لبلد نهضة حضارية، وتقدم علمي باستيراده من الخارج، أو باتخاذ لغة أجنبية لاكتساب العلوم والمعارف الحديثة.

فلو كان اتخاذ اللغة الأجنبية لتعليم العلوم الحديثة وسيلة مناسبة لتحقيق التقدم والنهوض، لكانت الدول التي اعتمدت هذا النهج، من أيام الاستعمار، قد بلغت مستوى الدول المتقدمة في العلوم والصناعة أو اقتربت منها.

لكن، لم يحدث شيء من هذا، وهذا دليل على أنه، لا سبيل أمام أي شعب يسعى للنهوض والتقدم إلا بالاعتماد على ذاته، ومن خلال لغته الوطنية.

ومن اللافت أن الدول الغربية المتقدمة، المتمسكة بلغاتها القومية ولديها تجارب ناجحة في الاعتماد على هذه اللغات في النهوض والتقدم، لم تكن أمينة في نقل هذه التجربة إلى الدول العربية التي ابتليت باستعمارها، بل أظهرت عكس هذا تمامًا ؛ فلا يمكن، إنكار الدور الذي قام به الاستعمار في توهين اللغة العربية في كل بلد عربي ومسلم، تعرض لاستعمار غربي، ولم يقتصر ذلك على إقصاء العربية، وإحلال اللغة الأجنبية مكانها في تدريس العلوم والمعارف الحديثة، بل، أشيعت فكرة خاطئة في أذهان الناس بأن العربية غير قادرة على استيعاب العلوم الحديثة، وأنها سبب التخلف العلمي والتراجع الحضاري للأمة العربية، ولا سبيل أمامها للنهوض إلا بالتخلي عن العربية.

وبعد الاستقلال، وجدت هذه الدول الناشئةُ لغتها القومية، في أوضاع غير متكافئة مع لغة المستعمر، وكان قادة الاستقلال، وحركات التحرر، مشغولين ببناء الدولة، ومحاربة بقايا الاستعمار، ولم يكن إحلال اللغة القومية في تعليم العلوم ، يحتل مكان الصدارة عند هؤلاء

فيما يبدو؛بالنظر إلى خلفياتهم العسكرية والسياسة، أو لانشغالهم باستكمال التحرير والاستقلال وبناء المؤسسات والمرافق.

وكأنهم لم يفطنوا إلى أن الإبقاء على لغة المستعمر في مؤسسات التعليم العالي، هو بقاء للمستعمر نفسه، وغير بعيد، أن قسمًا من القيادات الوطنية، ورجالات الحكم، كان متأثرًا بمقولة المستعمر ، التي تؤكد، أنه لا غنىً عن لغته لاكتساب العلوم وتحقيق النهضة العلمية. ومن ناحية أخرى، يجب ألا ننسى بأن وضع العربية، لم يكن مشجعًا لاتخاذها لغة للتعليم محل لغة المستعمر من غير تهيئة وإعداد وإرادة سياسية متينة، بعد ما تعرضت له هذه اللغة من تراجع طيلة عصور الدول والمماليك، ثم العثمانيين، ثم الاستعمار الغربي الحديث (١٠).

لقد بات الاعتماد على اللغة الوطنية قضيةً تنموية، وضرورةً علمية ؛ لفهم العلوم واكتساب المعارف الحديثة، وما من سبيل لهذا إلا باللغة الوطنية لكل دولة، وتؤكد دراسات فردية، وتوصيات منظمات دولية مختلفة، أن المرء يتعلم العلوم بلغته القومية أكثر، مما يتعلمه بأي لغة ثانية اكتسبها مهما كان متقنًا لها. ويلاحظ أن كل الدول المتقدمة في الشرق والغرب تعتمد لغاتها القومية في التعليم والتعلم.

ومع كل هذا، فلا يزال التعليم العالي في دول المنطقة باللغة الإنجليزية ؛ لأن هناك من يتمسك بالرأي القائل إن العربية غير قادرة، وإن العلوم والمعارف الحديثة، لا تكتسب إلا بلغاتها العلمية. وهذا الاتجاه، يجد من يتمسك به، ويدافع عنه بقوة، بل ويفرضه على مؤسسات التعليم. وعزز التمسك بهذا الخيار، والسير عليه في دول المنطقة، معطيات العولمة الاقتصادية، والثورة المعلوماتية وعوامل أخرى. ولذلك، تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي باللغة الإنجليزية في المنطقة في الآونة الأخيرة ؛ حيث زادت حصصها في مناهج التعليم العام، وأدخلت من السنة الأولى، وزاد نصابها في الخطط الدراسية لما تبقى من كليات العلوم الإنسانية على قلتها، في مؤسسات التعليم العالي، وزادت أعداد المبعوثين إلى الدول الغربية، وبخاصة الدول التي تسود فيها الإنجليزية، وزادت المعاهد والكليات الخاصة التي تدرس بهذه اللغة، وليس للعربية فيها حضور يذكر، بالرغم ما لهذا من نتائج سلبية على تحصيل الطلاب. حيث "تظهر بعض الدراسات أن تدريس المواد التعليمية بالعربية فيما قبل الجامعة، ثم انقطاعها في التعليم الجامعي باستخدام لغة أجنبية، يمثل عائقًا نفسيًا، وبيداغوجيًا، أمام التلميذ والأستاذ، ويكون سببًا أساسيًا في فشل وانقطاع عدد هائل من الطلاب عن التعليم الجامعي في كليات العلوم، وتوجههم إلى كليات الآداب" (١١).

ما ليس في الحسبان

ماذا لو طالب المقيمون في المنطقة، من أبناء الجاليات الآسيوية بجميع حقوقهم، التي تفرضها معاهدات، وقوانين دولية وإقليمية ؛ كحق الإضراب، وحق تكوين جمعيات عمالية، وحق الحصول على الجنسية، وفقًا لضوابط عالمية، لمن طال مكثه منهم في المنطقة عشرين عامًا أو أقل ؟

هل لدينا القدرة على الرفض، ومواجهة دولهم، أو المنظمات الدولية ؟ هل نتحمل إضرابهم عن العمل شهرًا أو أقل ؟أو نستطيع تلبية مطالبهم برفع الأجور، وتوفير مساكن، ورعاية صحية بمعايير دولية ؟ هل نحن قادرون على الاستغناء عن هؤلاء الوافدين للعمل في منطقتنا، لو شعرنا بضغوط قوية منهم علينا، والبحث عن عمالة عربية، أو غير عربية بدلاً من هؤلاء الذين ألفناهم وتعودنا عليهم عقودًا ؟

أليست هناك تحركات من بعض المجموعات العمالية، هدفها المطالبة بمزيد من الحقوق والامتيازات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دول المنطقة ؟ ماذا لو فُرضت قرارات دولية منسجمة مع المعاهدات والاتفاقيات التي وافقت عليها دول المنطقة، وكان من بينها منح كل الحقوق والامتيازات لهذه الجاليات بمختلف أشكالها وأطيافها؟ ماذا يمكن أن تفعله دول المنطقة إذا تعرضت لمثل هذه الضغوط القانونية والسياسية من الهيئات الدولية والدول الكبرى؟ "فسياسات التعدد الثقافي تهدف إلى الحد من الإقصاء، وتدفع في اتجاه الاعتراف بالحق المشروع لكرامة الأشخاص، ويؤدي هذا إلى الاعتراف بحق الأقلية في حماية لغتها وممارساتها الثقافية، والاستفادة من الإعفاءات، والتمتع في بعض الأحيان بدرجة معينة من الحكم الذاتي، في تدبير بعض القطاعات، في حياتها الاجتماعية (مثل: التربية والإعلام وغير ذلك)، وينظر إلى التعدد الثقافي، على أنه كأي مذهب سياسي لا ينفصل عن الالتباسات والمشاكل" (١٢).

وما حصول هذا أو ما يشبهه من قبل الجاليات الأجنبية المقيمة في المنطقة بأمر مستحيل، مادامت هناك قوى من هذه الجاليات، تسعى وتطالب بحقوقها اللغوية والثقافية والدينية، على مستوى الدول، والمنظمات الدولية، وعلى رأسها، السماح لها بإقامة مؤسساتها التعليمية والثقافية والدينية والاجتماعية، وقد حققت نجاحات واسعة في هذا المجال، فانتشرت في مدن الخليج نواد ثقافية، ومعابد دينية، ومراكز ثقافية ومعاهد وكليات ومدارس، لأبناء الجاليات الأجنبية المقيمة المنطقة، وهي تمارس حياتها بشكل مماثل لحياتها في بلدانها الأصلية. ومن يضمن ألا تتحول هذه المؤسسات والجاليات المرتبطة بها إلى كيانات وطنية تفرضها القوانين الدولية والمحلية في وقت ما، فتحدث اختلالات في النسيج الاجتماعي والثقافي والديمُغرافي لدول المنطقة، أو لبعضها بعضها على الأقل.

المناعة الذاتية

ساعدت العولمة على اكتشاف الشعوب، ما بينها من تنوعات ثقافية ولغوية، الأمر الذي أدى إلى قرارات دولية من قبل منظمة اليونسكو لحماية التنوع اللغوي والثقافي، إلا أن العولمة فرضت تحديات وضغوطًا على كثير من اللغات والثقافات في مختلف مناطق العالم، وبخاصة في البلدان، التي تكون محل جذب للهجرات، لما فيها من فرص عمل، وحياة أفضل. ولكن الدول الصناعية المتقدمة، تتبع سياسات وطنية للحد من الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة، ولا تسمح لها، أن تحدث اختلالاً في نسيجها الثقافي واللغوي، ولذلك، تضع شروطًا على طالبي التأشيرات، وتقدم برامج تأهيل وتثقيف للمقيمين الأجانب على أراضيها.

ومن أهم الإجراءات، التي اتبعتها بعض هذه الدول، اشتراط تعلم اللغة الوطنية، للحصول على إقامة، أو فرصة عمل، وتقوم هذه الدول بوضع ميزانيات، وإقامة دورات، وتكليف جهات مختلفة فيها بالمسئولية عن هذا الملف. وتطرح بقوة في بعض الدول الغربية قضية الاندماج، أو الإدماج الثقافي للجاليات المقيمة في أوربا، وتمارس أشكال من الضغط على هذه الجاليات ، بهدف تذويبها في النسيج الثقافي والاجتماعي لهذه الدول، حرصًا منها، على لغاتها وثقافاتها لوطنية.

ولا تخشى هذه الدول، أو تتردد في فعل ما تراه لمصلحة شعوبها ولغاتها، ولا تكترث بشعارات حقوق الأقليات، والتنوع الثقافي واللغوي، حينما يكون ذلك من أجل الدفاع عن هويتها القومية.

ولا ننسى، أن هذه الدول شديدة التمسك بلغاتها الوطنية، وتعتمد عليها في كل التخصصات والمجالات، فتجدها في السوق، وفي الكلية، وفي المصنع، وفي المختبر، وفي علوم البحار، وعلوم الفضاء، وفي السياحة، وفي الرياضة، وفي كل مجال، أينما ذهبت، فإنك لا تجد إلا اللغة الوطنية حيث يوجد أهلها، وكأنها حرزٌ، يحمله كل واحد منهم، أينما ذهب ؛ اعتقادًا منه بأنه يجلب له الأمن والسلامة ؛ ولذلك، فهو متمسك به في وقت السلم ووقت الحرب، ووقت النصر ووقت الهزيمة.

أرجو ألا أكون مخطئًا إذا قلت :إن أقوى دليل على تمسك الأمة بلغتها واحترامها لثقافتها هو اعتمادها على لغتها الوطنية في جميع التخصصات والمجالات، كما هو حال كل دول العالم المتقدمة في الشرق والغرب.

فبهذا وحده، تُحفظ الهوية الوطنية، وتتحقق المناعة اللغوية، والحماية الفعلية، لقيم الوطن وتقاليده الاجتماعية والثقافية. ومن اتخذ سبيلا آخر، لحماية لغته الوطنية، أمام عوامل التغيير الداخلية والخارجية فمثله كمثل الذي يحرث في أرض سبخة، لا وفر جهدًا، ولا حصد زرعًا.

فليس التمسك باللبس الوطني هو الذي سيحقق لنا حصانة ثقافية ولغوية، ولو كانت الأزياء الوطنية نافعة في هذا، ما كانت العربية الفصحى في عين العاصفة، تهددها من الداخل والخارج لغات ولهجات أخرجتها من الجامعات والكليات العلمية، ونافستها في بعض ميادينها ومجالاتها الطبيعية، ويتم تهميشها والتضييق عليها يومًا بعد يوم.

وكل ما نقوم به في دول المنطقة، من مسابقات ثقافية، وندوات، ومهرجانات، وجوائز محلية، وإقليمية، ودولية، وسباقات خيل، وإبل، وإحياء موروثات المنطقة، واهتمام بالمخطوطات والنقوش والآثار، لا يمكن أن يحقق لنا حصانة لغوية، أو ثقافية، مادامت العربية خارج قاعات كلياتنا العلمية ومختبراتنا ومؤسساتنا الإنتاجية والصناعية.

ولا أعلم منطقة في العالم، ظلت منيعة أمام انتشار اللبس الغربي، ومتمسكة بأزيائها الوطنية، مثل منطقة الخليج العربي، ولكن هذا، لم ولن يحقق لها مناعة ثقافية ولغوية حقيقية. فالدول المتقدمة، التي تتمسك بلغاتها الوطنية تمسكًا حقيقيًا، متساهلة جداً في أمر اللباس، وينتشر عندها اللباس الغربي، الذي

صار لباسًا عالميًا. فلم يمنعها ذلك، من التمسك بلغاتها القومية حمايةً لثقافاتها واستقلالها الفكري.

تجربتان رائدتان

سأقدم فيما يلي ملخصًا عن تجربة دولتين صناعيتين متقدمتين في الاهتمام باللغة الوطنية، هما اليابان وكوريا الجنوبية ؛ لنرى من خلالها مكانة اللغة الوطنية في هذين البلدين. وكل ما أقدمه أخذته من تقرير كتبته أثناء زيارة رسمية للبلدين ضمن وفد لجنة علمية عمانية كلفتْ بدراسة إنشاء مجمع للغة العربية في السلطنة، في شهر مارس ٢٠٠٩م. وقد زرت كل هذه المؤسسات التي ذكرتها، ضمن الوفد الرسمي العماني، وكنت مكلفًا بكتابة محاضر اللقاءات مع المسئولين في هذه المؤسسات، وراجعته على الكتيبات والنشرات التي حصلنا عليها من هذه المؤسسات في البلدين.

أولاً: تجربة اليابان

في اليابان عدة مؤسسات تابعة لجهات مختلفة كلها تعمل على تعزيز اللغة اليابانية وتقويتها في الوطن وخارجه، ويعد المعهد الوطني للغة اليابانية من أهم المؤسسات في هذا المجال. ويقوم هذا المعهد بدراسات عن اللغة اليابانية، وكل ما له علاقة بها، وتم تأسيسه عام ١٩٤٨م. ويركز على اللغة اليابانية المعاصرة التي تستخدم في الكتابة وتلك التي تستخدم في اللهجات العامية. ولديهم معهد آخر يركز على اللغة اليابانية القديمة والمخطوطات. وهذا المعهد كان حكومياً عندما نشأ، وظل تابعاً للحكومة اليابانية بشكل مباشر حتى عام ٢٠٠١م، بعد هذا التاريخ أصبح المعهد إدارة مستقلة تحت إشراف وكالة شؤون الثقافة التي تتبع وزارة التربية والثقافة والعلوم والرياضة والتكنولوجيا. وللمعهد أبحاث ودراسات عن اللغة اليابانية ونظام الكتابة فيها، والدور الذي تقوم به اللغة القومية اليابانية في حياة الشعب الياباني.

ويركز المعهد على الأبحاث في العلوم الإنسانية، وحياة اللغة والسلوك اللغوي، وتطوير مناهج البحث اللغوي، ودراسة اللهجات اليابانية ووضع أطالس لها، وعمل معاجم للغة اليابانية. وتسهيل استعمال اللغة للناس. ويقومون بمشروع Corpus للغة اليابانية المعاصرة المكتوبة. وهذا جزء مما ستقوم به مؤسسة الذخيرة العربية التابعة للجامعة العربية واللجان الوطنية للذخيرة العربية في كل دولة عربية، وله أكثر من عشرين سنة، ولم ينجز عشر صفحات.

وهناك مؤسسة يابانية أخرى تعنى باللغة، وهي: وكالة شؤون الثقافة، التي أسست عام ١٩٦٨م، وهي تسعى لتطوير الثقافة والتبادل الثقافي الدولي، وإدارة الأمور المتعلقة بالفنون والآداب والدين، وهي تتبع وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا.

ولها اهتمام بكيفية استخدام اليابانيين للغتهم من حيث الكتابة والقواعد، وتهتم بتعليم اليابانية لغير اليابانيين المقيمين في اليابان. وفيها مجالس ولجان لغوية وثقافية لرسم السياسات العامة، ومن بينها اللجنة الاستشارية الوطنية للغة اليابانية التي يتكون أعضاؤها من خبراء وعلماء لغة وباحثين وأدباء وفنانين. وهذه الجنة تحدد وترشد إلى استخدام المفردات والأساليب التي يقررها الخبراء فيها، وللجنة صلاحيات في اتخاذ ما تراه من التوصيات والقرارات.

وهناك مؤسسة ثالثة في اليابان تعنى باللغة، وهي مؤسسة اليابان، التي تأسست عام ١٩٧٢م، وتشرف عليها الخارجية اليابانية. وهي تسعى لتنمية العلاقات الثقافية الدولية، ودعم السلام وتعزيز التفاهم في المجتمع الدولي. و تتركز أنشطتها على الثقافة والفن والدراسات اليابانية وتعليم اليابانية خارج اليابان. وفي كل سنة يقدم نصف مليون طالب اختبار اللغة اليابانية في مختلف دول العالم. وبعد كل ثلاث سنوات يتم تقييم وضع اللغة اليابانية في العالم. وللمؤسسة مهد في اليابان يدعى إليه كل عام خمسمائة معلم لليابانية غير ياباني بهدف إطلاعهم على مستجدات المناهج اليابانية. وتقدم مؤسسة اليابان دعماً مالياً ومنحاً وتسهيلات مختلفة للراغبين في تعلم اليابانية، وتحظى المعاهد التي تعلم اليابانية في الخارج بدعم وتشجيع من المؤسسة. وتصرف اليابان حوالي(٣٥) مليون دولار على تعليم اللغة اليابانية في الخارج كل عام. ويوجد (١٣٦٣٩) معهداً لتعليم اليابانية خارج اليابان، و(٤٤٣٢١)مدرساً للغة اليابانية في هذه المعاهد، وثلاثة ملايين دارس للغة اليابانية في(١٣٣) دولة حول العالم.

أما مركز الأبحاث الدولي للدراسات اليابانية، فيركز على الدراسات اليابانية المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل الفلسفة ، والجغرافيا، والآثار، والتاريخ، والدين والفن، والموسيقى. والمعهد يقع في

مدينة (كيوتو) العاصمة القديمة لليابان، وتعد (كيوتو)مدينة للتراث والثقافة في اليابان. وليس لهذا المركز اهتمام مباشر باللغة اليابانية، لأن المركز يقوم بدراسات في التاريخ والآثار والجغرافيا والموسيقى والآداب والفنون اليابانية، وترجمة بعضها إلى اللغات الغربية والآسيوية بشكل خاص. ولكنهم يرون أن هذه الأعمال تفيد اللغة اليابانية بشكل غير مباشر؛ من خلال الحوار مع غير اليابانيين ممن يستقدمهم المعهد كل عام من خارج اليابان من الباحثين والأساتذة الزائرين، فهذا يخدم اللغة اليابانية وثقافتها، كما أجابنا مضيفنا حينما سألناه عن فائدة اللغة اليابانية من هذه الدراسات. وكذلك يقوم المركز بترجمة أعماله إلى كثير من اللغات الأجنبية. ويوفر المركز منحا لأعداد من الباحثين كل عام، وهؤلاء يشتركون في أعمال المركز مع الباحثين اليابانيين. وفي المركز ثلاثون أستاذاً، منهم خمسة أو ستة غير يابانيين في العادة، وهؤلاء يعملون في مجموعات علمية أو فرق بحث مشتركة.

ثانيًا: تجربة كوريا الجنوبية

يولي الكوريون الجنوبيون لغتهم الوطنية ما تستحق من الاهتمام والرعاية، فهي لغة التعليم والاقتصاد والبحث والتحديث داخل كوريا، مع مالهم من انفتاح واهتمام باللغات الأخرى، لكنهم جاعلون لغتهم لغة العلم والبحث في مؤسساتهم العلمية والتعليمية. ففي الجامعة الكورية، وهي كبرى الجامعات الكورية الجنوبية، معهد للثقافة واللغة الكورية، ويهدف المعهد إلى تقديم اللغة والثقافة الكورية للأجانب المقيمين في كوريا.

وفي الآونة الأخيرة بدؤوا يهتمون بنقل لغتهم وثقافتهم إلى العالم الخارجي؛ فأصبح المعهد يركز على تدريس اللغة الكورية للكوريين الذين يعيشون خارج كوريا، بالإضافة إلى الأجانب المقيمين في كوريا.

وهناك مؤسسة كوريا التي أنشئت عام ١٩٩١م، وتسعى للعمل على التعريف بكوريا في المجتمع الدولي، وبناء علاقات صداقة بين جمهورية كوريا الجنوبية، ودول العالم. وللمؤسسة مجالس متخصصة في كل مجال من مجالاتها، وأعضاء هذه اللجان كوريون وغير كوريين من أهل الاختصاص والخبرات العالية، والمطلوب من هؤلاء تقديم التوصيات والاستشارات المفيدة لأنشطة المؤسسة وبرامجها.

وفي المؤسسة قسم للثقافة والآداب، يهدف إلى التعريف بالتراث والثقافة والآداب الكورية في الخارج من خلال إقامة المعارض في المتاحف العالمية، كما يدعم القسم منظمي مثل هذه المعارض داخل كوريا.

وفي هذه المؤسسة قسم للدراسات الكورية، يقوم بتوفير الدعم والتشجيع للدراسات الكورية، والمنح والزمالة، وإقامة دورات وبرامج وندوات ومؤتمرات ونشرات عن اللغة والثقافة الكورية.

أما قسم اللغة الكورية فيقوم بدعم الجامعات ومراكز البحث الدولية لطرح برامج فعالة عن اللغة الكورية، ويقدم دورات عن اللغة الكورية وحلقات عمل لمعلمي اللغة الكورية.

وللمؤسسة مركز ثقافي للتبادل الثقافي بين الكوريين والمقيمين في كوريا، ويقوم هذا المركز بدور مهم في إيجاد الوعي والتفاهم بين الكوريين والمقيمين معهم. كما يساعد على إقامة المعارض الثقافية والأفلام الثقافية لتحقيق التقارب والتفاهم بين الناس من خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة، وذلك من خلال المحاضرات والأندية والملتقيات. ويدعم المركز الجهات الخارجية في إقامة المعارض والأنشطة الثقافية في كوريا.

وتتلخص أنشطة المؤسسة في دعم الدراسات الكورية في الخارج، ودعم الجامعات الخارجية للاهتمام بالشؤون الكورية، والباحثين في الدراسات الكورية في الخارج.

ويتضح من تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية، ما يلي:

أولاً: تولي هاتان الدولتان لغتيهما الوطنيتين، أهمية كبرى، من حيث التمسك بهما، واستخدامهما في الحياة العامة، أو من حيث تدريس جميع العلوم الحديثة بهما، في كل حقول المعرفة، في جميع مستويات التعليم، أو من حيث الحرص على تعليمهما ونشرهما في الخارج، أو عند الأجانب المقيمين في البلدين.

ثانياً: اللغة الوطنية تحظى بأهمية كبيرة لدى حكومتي هذين البلدين، والدليل على هذا، أن الخارجية والتجارة في كوريا هي المسئولة عن المعاهد التي زرناها، وفي اليابان يتبع بعض هذه المؤسسات وزارة الخارجية كمؤسسة اليابان، وغيرها تحت إشراف وزارة التربية الرياضية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.

ثالثاً:هناك تكامل وتعاون بين هذه المؤسسات على خدمة اللغة الوطنية في البلدين.

رابعاً:هناك ربط في هذه الدول بين اللغة والتربية والهوية والتراث والعلوم والثقافة، وليست اللغة عند هؤلاء تراثاً أو ماضياً جميلاً بل هي جزء أساسي من حياة وتطور هذين الشعبين.

خامساً: هناك اهتمام كبير باللغات الأجنبية الكبرى، وحرص على الترجمة منها وإليها، ولكن ليس على حساب اللغات الوطنية، والتخلي عنها.

اللغة وسياسات التنمية في الخليج

لم تعد اللغة في هذا العصر ، وسيلة للتعبير عن الأفكار والمشاعر فحسبُ، بحيث يمكن قصر وظائفها وأدوارها في حياة الإنسان المعاصر، على أنها أداة اتصال وتواصل عادية، للتعبير عن حاجات الإنسان اليومية، بعد أن "أصبحت عنصرًا مهمًا في تحديد مستقبل البلدان ؛ فمصير الشعوب، مرهون بمصير لغاتها، وقدرتها على الصمود، في عالم زاخر بالتحديات الاقتصادية، واللغوية والثقافية" (١٣).

وبات يُنظر إلى اللغة الوطنية، وبخاصة في الدول المتقدمة، على أنها وسيلة ضرورية، لحفظ وحدة الوطن الثقافية، وهويته الوطنية، وأنها عاملٌ له دور مهم في الاستقلال السياسي، وبناء الدولة ومؤسساتها وإداراتها.

فكل دولة، لا تقوم إلا على كيان سياسي منظم، وهذا الكيان، لا يقوم إلا على قدر كبير من التوافق والانسجام في الإرادات والقناعات والتوجهات، التي لا يمكن تحقيقها إلا بلغة مشتركة تجمع أفراد الشعب. والكيان السياسي للدولة ذاته، يتطلب كيانًا اجتماعيًا موحدًا ومنظمًا، ولا وحدة اجتماعية، أو سياسية بغير وحدة لغوية.

إن جزءًا كبيرًا من أزمة اللغة العربية، و ما يواجهها من تحديات، مرتبطٌ بنظرتنا، وتصوراتنا، وممارساتنا الفعلية لها، فنحن ننظر إلى اللغة العربية المشتركة، على أنها شيءٌ منفصل مستقل عن كل جديد في حياتنا المعاصرة، بل كل جديد في العالم الحديث، فهي تربطنا بكل ما هو قديم، أو مألوف، أو عادي، أو لم نصله بعد، ولن نصله إلا بعد وفاتنا، وخروجنا إلى عالم الآخرة، فهي لغة الجنة، والجنة أمامنا في حياة أخرى، وهي لغة آدم، وآدم كان قبلنا بآماد وآماد من عصور غابرة قبل عصرنا، وفي كلتا الحالتين هي لغة الزمن الماضي البعيد الذي انتهى، ولغة الزمن القادم البعيد الذي يأتِ بعد. ولا نستطيع أن نقول: إنها لغة عصرنا بعد أن أخرجناها من مؤسسات تعليمنا ومراكز أبحاثنا وقطاعات الاقتصاد والصناعة الأساسية، وجعلناها مادة مستقلة بذاتها، أهم ما يعنينا منها، هو حفظ قواعدها، وقراءة نصوصها، هي في عيون كثيرة ، أصعب المواد، وأثقلها على الطلاب، وأقلها شعبية. ومن أراد التمكن منها :فهمًا وتحدثًا، يلزمه أن يتخصص فيها، أربع سنوات على الأقل ؛لأنه لن يجدها في البيت، ولا المصنع، ولا المختبر، ولا الجامعة.

وهذا يعني، أن العربية أصبحت - إلى حد كبير - شيئًا منفصلاً عن المجتمع، والحياة. قد يقال :كل لغة كبرى مثلُها، كذلك يكون حالها، والجواب، إن حالها، لا مثيل له في نظيراتها من اللغات الكبرى، فوضع اللغات القومية الكبرى عند أهلها، ليس كوضع العربية عند أهلها، فاللغة القومية عند الشعوب المتقدمة هي سبب معظم ما هو جديد ومفيد في حياة هذه الشعوب، لأنها لغة حية حاضرة مستخدمة في جميع مجالات الحياة، وأما العربية الفصحى، فهي شيء تراثي كمالي جمالي، ومطلب فردي، يسعى له كل من أراد أن التحدث بأسلوب بلاغي، وعبارات جميلة، فهي وسيلة من هذه غايته. أما الذي يريد أن يكون عالمًا، أو مبتكرًا، فعليه بغيرها من اللغات الأجنبية، التي لم يعزلها أهلها، عن العلم والحياة ؛ لأن أهل هذه اللغات يدركون "أن التنمية اللغوية، تدخل في إطار اقتصاد المعرفة الناعم، الذي أصبح الركيزة الأساس للاقتصاد المادي. . . ولا تنحصر التنمية اللغوية في مظهرها الاقتصادي، أي في تكوين موارد بشرية مؤهلة للعمل، ورفع الإنتاجية الاقتصادية، بل هي حقٌ إنساني، يُسهِّل الحصولَ على المعرفة، والثقافة، والفكر بشكل عام، ويضمن للإنسان الوعي بحقوقه، وواجباته، وبذاته، وبالآخرين، وبمحيطه، وبالعالم الذي يعيش فيه" (١٤).

ولكي تتحقق التنمية اللغوية التي يكون لها مثلُ هذه النتائج المهمة، فإنها تستلزم أمرين، الأول: "تحديد معرفة البيئة اللغوية ؛لوضع الإعداد اللغوي الملائم، كتحديد الوضع الاجتماعي، والجغرافي للغات الوطنية، وضبط مجالاتها الوظيفية، وقياس الطلب عليها. والثاني: وضع أهداف واضحة، ومحددة، ومحصورة، وتوفير الوسائل والموارد المادية، والبشرية ؛ لتحقيق هذه الأهداف، وهذان الأمران يشكلان الركيزة الأساس للسياسة اللغوية . ولنجاح هذه السياسة، فإنها تحتاج إلى إعداد لغوي جيد، يركز

على البنية الداخلية للغة (مثل تبسيط النحو، وتحديث الأساليب، ومراجعة المعجم، وتحديثه، وتشجيع الإنتاج بها والترجمة منها وإليها)، ويهتم بتطوير الطاقة التعبيرية، التواصلية للمتكلم، وبالاستثمار في المعالجة الحاسوبية لهذه اللغة، وربطها بتكنولوجيا المعلومات (١٥).

وكما رأينا في تجربتي كوريا واليابان، فإن الدول المتقدمة، تتعامل مع لغاتها بوصفها عاملاً أساسيًا للنهضة والتقدم، ولذلك تحرص على دراسة اللغة وتطويرها والنهوض بها، سواء على مستوى مناهج وطرق التدريس بها، أو على مستوى دراساتها ونظرياتها، فأخذ الباحثون والعلماء في البلدان المتقدمة، يقدمون نظريات لغوية عالمية تدرس في جامعات الشرق والغرب، بعد أن تطورت الدراسات اللغوية في مناهجها وأدواتها، وتوسعت دوائر اهتمامها، وأصبحت علمية وموضوعية ودقيقة، أكثر من ذي قبل، وصارت اللغة وعلومها ضرورية لبناء المعرفة واكتسابها، وتطوير الإنتاج وتقوية الاقتصاد.

ولكن واقع الدرس اللغوي في جامعات الخليج العربي بعيدٌ عن هذا ؛فلا تزال الدراسات اللغوية فيها تقليديّة بشكل عام، يمكن إجمال مهامها فيما يلي:

أ : دراسة آراء القدماء وتحليلها، إما لبيان أفضليتها من قبل الذين لا يرون شيئًا أفضل مما كان، وإما لنقدها وبيان قصورها من بعض الذين يريدون تطوير الدرس اللغوي بهذه الطريقة، التي لن يأتي منها تطوير حقيقي.

ب: دراستها لأهداف تعليمية متمثلة بتحفيظ الطلاب قواعد النحو والصرف، وشواهد هذه القواعد، وقسم من الجهد يذهب لدراسة الخلافات بين المدارس اللغوية القديمة.

ولا يزال هناك توجس من الدراسات اللغوية الحديثة من قبل البعض في المنطقة، وهناك تحفُّظ على دراسة اللهجات العامية خوفًا على الفصحى، وجل ما وصل من الدرس اللغوي الحديث إلى جامعات المنطقة من المدرسة الوصفية الأوربية، التي كان لها بريق وجاذبية أوائل القرن الماضي حتى منتصفه، وكان لبعض الأساتذة المصريين دور في نقل الدرس اللغوية الحديث إلى الوطن العربي، بدءًا بعلي عبد الواحد وافي، ثم إبراهيم أنيس، ثم تمام حسان وكمال بشر وعبد الرحمن أيوب ومحمود حجازي وعبد الصبور شاهين، ومحمد حسن عبد العزيز.

و الذين يدخلون أقسام اللغة العربية في جامعات المنطقة، يؤهل أكثرهم ؛ ليقوم بتدريس مادة اللغة العربية في المدارس والمعاهد وبعض الكليات.

وهذا يدل، على أننا لا ندرك « الدور الهام الذي تقوم به اللسانيات في تطوير تصورنا للعربية، وفي تحديثها، وتحديث منهجية النظر إليها، وأدوات معالجتها ؛لتصبح طيعة للآلة، وللمتكلم المعاصر»(١٦).

تشهد منطقة الخليج العربي حركة تنموية ضخمة في الاقتصاد والعمران والاتصالات، وهناك خطط تنموية شاملة في كل دول الخليج ، بمئات البلايين من الدولارات. والمسئولون عن التعليم والاقتصاد يرددون باستمرار، أن غايات هذه الخطط بناء الإنسان، وتأهيله بالتعليم والتدريب ؛ ليكون منتجًا، ومتكيفًا مع متطلبات العصر. ولكن ما لم تفصح عنه هذه الخطط والقائمون عليها، هو موقع اللغة العربية، ومكانتها من سياسات التنمية في هذه الدول، ومالا يظهر في هذه الخطط والسياسات التنموية، هو وضع للغة العربية وموقعها من التنمية وبرامجها، سواء ما يتعلق بتعليمها، أو ما يتعلق بتطويرها، أو نشرها بين أفراد الجاليات المقيمة، أو في الخارج، أو حتى لحمايتها من تأثيرات العولمة والجاليات الأجنبية الضخمة المقيمة في المنطقة.

وما يظهر بجلاء من هذه الخطط التنموية، أنها تخصص ميزانيات كبيرة للبعثات الخارجية ومؤسسات التعليم العالي، ومعاهد التدريب التي تدرس بغير العربية. الأمر الذي يدفع الناس دفعًا لترك لغتهم القومية والإقبال على تعلم اللغة الأجنبية ؛لأنهم مجبرون على تعلمها ؛ لكي يجدوا فرص العمل والترقية التي لا يمكن الحصول عليها بغير الإنجليزية في الغالب.

ولا افتراء في قول من يقول: إن دول المنطقة، تتبع سياستين لغويتين في موضوع اللغة العربية، واحدة معلنة، أكثر ما فيها، كلام عام، وتنظير، وشعارات، وجهود سطحية، وأعمال شكلية، والأخرى ضمنية، كل ما فيها أفعال، وخطط، وبرامج، وسياسات تنفذ، وقد يكون كثير منها على الضد تمامًا من السياسة اللغوية المعلنة لصالح اللغة العربية. وقد لاحظ الرحالي، وجود مثل هذا الازدواج في السياسة اللغوية في المغرب وتحدث عنها بشيء من التفصيل (١٧).

وما يدل على هذا الازدواج في السياسات اللغوية والتناقض بين الأقوال

والأفعال، أنك لا تجد في منطقة الخليج مؤسسات علمية متخصصة للغة العربية ، ولا حوافز لمن يتعلم العربية، أو يعلمها، ولا حركة تعريب أو ترجمة تذكر في المنطقة، ولا وجود لما يعرف بسياسات التخطيط اللغوي، ولا تهتم هذه الدول بنشر العربية بين العمال والجاليات المقيمة.

ولا تدرس العلوم الحديثة في جامعاتها باللغة العربية، مع أن تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٣ شدد على ضرورة الاهتمام باللغة العربية والتعريب لتنمية أدوات التفكير، للمواطن العربي، وتطوير قدراته الذهنية وطاقاته الإبداعية(١٨).

ويشدد د أحمد شفيق الخطيب على أن تنمية الإنسان العربي هي أساس التنمية، وأنه لا تنمية دون تعريب التعليم تعريبًا شاملاً في مختلف المجالات الجامعية والأكاديمية وفي جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية؛ لأنه ليس ممكنًا خوض مجالات العلوم الحديثة ومواكبة تقنياتها والانتفاع بمنجزاتها والعربية خارج غريبة عن أجواء العلم (١٩).

ضياء في نهاية النفق

على الرغم من تهميش اللغة العربية وإضعافها بطرق شتى، أقواها إخراجها من التعليم العالي، وعدم استخدامها في مجالات الاقتصاد والصناعات والاتصالات، إلا أن دوحة هذه اللغة في خليج العرب وجزيرتهم، لا تزال لها، في تربة المنطقة جذور عميقة، يمكن أن تخرج الجذوع القوية، والفروع المورقة المثمرة، إذا منحناها بعض حقها من الاهتمام والرعاية. وأكثر ما ينقصها تفعيلها واستخدامها في مجالات الحياة المعاصرة، والقسم الأكبر من مشكلاتها قابل للحل، ويمكن حلها دون إلحاق أضرار بمشاريع التنمية، أو بالوحدة الوطنية، وبالنسيج الاجتماعي، فليس في المنطقة دعوات، أو حركات مناهضة للعربية، والمطلوب من الحكومات الخليجية ، أن تعي مخاطر استمرار هذا الوضع، على الهويات الوطنية والوجود الحضاري لشعوب المنطقة وحكوماتها. ويبدو، أن المناخ الحالي يساعد كثيرًا، على إعادة النظر، في كثير من السياسات المتبعة في دولة، قبل وبعد، ما شهدته المنطقة العربية من ثورات شعبية سلمية، أطاحت بالعديد من الحكومات، وأدت إلى إصلاحات، أو وعود بها في كل الدول العربية، حتى في الدول التي لم تطلها هذه الثورات والاحتجاجات العارمة.

ونظرًا إلى الاستقرار السياسي، الذي تتمتع به دول المنطقة، وقدراتها المالية العالية، وتمسكها بالأصالة وحرصها على التراث، يتوقع منها أن تقوم بإدراج اللغة العربية في خططها التنموية، وتبنيها تبنيًا حقيقيًا، كما هو حال كل الشعوب المتقدمة المتمسكة بهوياتها الثقافية، ولغاتها القومية. وفي هذا السياق، أعتقد أنه حان الوقت للتفكير بما يلي:

أولاً: إعادة النظر إلى اللغة العربية في كل دول المنطقة، وتعزيزها في مؤسسات التعليم، وتطوير مناهجها وزيادة حصصها، بوصفها عاملاً أساسيًا للتنمية والمحافظةِ على الهوية والوحدة الوطنية ؛ لأنها ليست قضية تراث وماض، بل هي وسيلة نهضة وتقدم، وقضية تنمية اقتصادية، واستقرار سياسي واجتماعي. ولا يحسن أن ينظر إليها كأنها معيق أو مضاد للتحديث والتنمية.

ثانيًا: إيجاد مؤسسات لغوية بمواصفات عالمية، أو مؤسسة لغوية واحدة كبرى تابعة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون، يكون لها فروع في كل دولة.

ثالثًا: إيجاد برامج ودورات ومعاهد تعليم العربية للجاليات في الداخل، واشتراط معرفة أساسيات العربية للقادمين الجدد، أو قبولهم بعد دراستها مدة محددة، قبل الحصول على تأشيرات العمل والإقامة.

رابعًا: إنشاء مؤسسات لتعليم العربية لغير متكلميها في كل دولة خليجية تمنح شهادات، وينتظم فيها الدارسون، ممن يرغبون في دراسة الإسلام، والحضارة العربية، فهناك إقبال واضح على هذا النوع من الدراسات في الدول الغربية واليابان وكوريا الجنوبية.

خامسًا: إدخال الدراسات اللغوية الحديثة إلي جامعات المنطقة، وعدم الاقتصار على الدرس التقليدي

سادسًا: إنشاء مؤسسات لتعريب العلوم والنظريات الحديثة، تمهيدًا لتعريب التعليم العالي في جامعات المنطقة. وهذا يقتضي إيجاد هيئات أو مؤسسات خاصة بالترجمة في كل دول المنطقة أو إنشاء مؤسسة واحدة تتبع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون أو وزارات التعليم العالي.

المراجع

- أصفر، تغريد نصر، تعريب التعليم الجامعي: أضواء على تجربة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، المجلد ٢٨، العدد الثالث يناير/مارس ٢٠٠٠.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الجيل، ، بيروت، بدون تاريخ.
- رابين، شييم، اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة، عبد الرحمن أيوب، طبعة جامعة الكويت، ١٩٨٦.
- الرحالي، محمد، ٢٠٠٧، تطور الجامعة وتطور اللغة، وضع اللغة والأدب العربين في الجامعة، أعمال الندوة الوطنية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، ٢٠٠٣.
- الرحالي، محمد، ٢٠٠٩، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، بصمات٠٤، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء.
- سافيدان، باتريك، الدولة والتعدد الثقافي، دار توبقال للنشر، ترجمة: المصطفى حسوني، ٢٠٠٩.
- السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، القاهرة، بدون تاريخ.
- اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس١٩٩٦.
- المعشني، محمد بن سالم، ٢٠٠٣، لسان ظفار الحميري، مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس.
- المعشني، محمد بن سالم، ٢٠٠٤، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، وآثاره، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إصدار خاص.
- المعشني، محمد بن سالم، ٢٠٠٨، الاقتراض اللغوي في الشعر العماني، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.
- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، المجلد الثامن.
- غاليم، محمد، ٢٠٠٩، ملاحظات منهجية لدراسة التعدد اللغوي، بصمات٠٤، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء.
- المغيري، سعيد بن علي، جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق محمد علي الصليبي، وزارة التراث والثقافة العمانية، الطبعة الرابعة٢٠٠١.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، بيروت ١٩٩٣.
- كنكاي، عبد القادر، واقع التعدد اللغوي بالمغرب، إشكالية حاضر ومستقبل، بصمات٠٤، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء.

الهوامش:

١ ابن فارس، الصاحبي، ص ٥٥، والسيوطي، المزهر١/٢٢١ والمقدمة، ابن خلدون، ص ٥٢٣

٢ رابين، اللهجات العربية الغربية القديمة، ٤٧ـ٤٨

٣ المعشني، محمد، الازدواج اللغوي في اللغة العربية، ص٦٥٧

٤ الغباش، حسين، عمان الديمقراطية الإسلامية، ص٣٨

٥ المعشني، محمد، الاقتراض اللغوي في لغة الشعر العماني، ص١١

٦ أنشأ محمد علي باشا والي مصر مدرسة الطب في أبي زعبل عام١٨٢٧م، استقدم له أطباء من فرنسا وإيطاليا، يلقون محاضراتهم فيها، وتترجم فوراً إلى العربية. ولم تمضِ عشرون سنةً حتى كان الطب في مصر يدرس بالعربية. وقد ترجمت هذه المدرسة ستة وثمانين كتاباً في الطب والصيدلة. واستمرت حركة الترجمة لتشمل الكتب العلمية غير الطبية حتى تجمعت في لمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وما بعده بسنوات حصيلة ضخمة من علوم الغرب باللغة العربية. وأخذت هذه الكتب المعرّبة بعد نجاحها طريقها إلى تركيا وتونس والجزائر والمغرب. كان التدريس للعلوم في الكلية الإنجيلية- الجامعة الأمريكية حالياً- يتم بالعربية حتى دخول الفرنسيين إلى لبنان، فحول التدريس إلى

اللغة الفرنسية. ولما تمكن الإنجليز من حكم مصر أجهضوا مشروع التعريب وقضوا عليه بالتدريج بعد نجاح دام حوالي سبعين. أما سوريا فكان التعليم فيها باللغة التركية حتى عام ١٩٠٩م. وتعود محاولات التعريب فيها إلى على أوائل القرن التاسع عشر، ولكن لم يبدأ التدريس باللغة العربية فيها في مؤسسة علمية عليا إلا عام ١٩١٩م في المعهد الطبي العربي بدمشق: كلية الطب فيما بعد. وما يزال التدريس بالعربية في سوريا داخل مؤسسات التعليم العالي حتى اليوم. ولكن تجربة سوريا في تدريس العلوم الحدية بالعربية تعترضها عقبات، مثل:
شيوع الملخصات بدلاً من الكتب العلمية المترجمة، التي يكون فهمها بالعربية أصعب من فهمها باللغة الإنجليزية، و عدم وجود قاعدة بيانات معربة، وعدم وجود مجلات علمية عربية محكمة، وضعف البحث العلمي، وتخلف المصطلح الطبي المعرب عن مواكبة سرعة التطور العلمي. انظر أحمد شفيق الخطيب: المواصفات المصطلحية وتطبيقاتها في اللغة العربية ص ٧- ٩ كتاب اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين.

٧ المرجع السابق، ص١٢

٨ غاليم، محمد، ملاحظات منهجية لدراسة التعدد اللغوي، بصمات ٤، ص١٤

٩ سورة الحجر آية رقم ٩

١٠ من معوقات التعريب :ضعف الدعم المادي لحركة التعريب والترجمة، فأجور المترجمين والناشرين، و ميزانيات الترجمة متدنية. وغياب الإرادة الحقيقية للتعريب ويتمثل هذا في في عدم الالتزام بالقرارات والتوصيات، وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة للتطبيق، وضعف القناعة بأهمية التعريب لدى كثير من الأكاديميين والإداريين في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وضعف حرية الفكر، و قلة توافر المترجمين الأكفاء، وذلك لقلة الأجور وضعف التشجيع والدعم المعنوي والمادي. فلا يمكن أن يضمن مترجم محترف حياة كريمة من عمله في الترجمة وحدها. ولذلك يتولى الترجمة فئات لا يجيدون العربية وهدفهم مادي بحت من العمل في الترجمة، ومن المعوقات انخفاض مستوى ونوعية كثير من الكتب والدراسات العلمية المعرَّبة، وعدم وجود قاعدة بيانات معرَّبة، وأكثر ما يوجد ملخصات الأبحاث التي تنشر في الدوريات والمجلات العلمية العالمية. و غياب الكتب والمراجع العلمية المعرَّبة والمجلات والدوريات، و ضعف جهود التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي المعنية بالتعريب من جهة، والهيئات والمجامع اللغوية المعنية بترجمة المصطلحات، مما أوجد مصطلحات متعددة للكلمة الواحدة أو المفهوم الغربي المعرّب. كما أوجد هذا شيئاً من التعقيد وعدم الدقة. (انظر تفريد نصر: تعريب التعليم الجامعي، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث يناير مارس ٢٠٠٠ص٢٠١)

١١ كنكاي، عبد القادر، واقع التعدد اللغوي بالمغرب، بصمات٠٤، ص٢٩

١٢ سافيدان، باتريك، ص١٦

١٣ كنكاي، عبد القادر، ص٢٥

١٤ الرحالي، محمد، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، ص٣٦

١٥ المرجع السابق، ص٣٧

١٦ الرحالي، محمد، وضع اللغة والأدب العربيين في الجامعة، ص٣٧

١٧ الرحالي، محمد، اللغة والتنمية والسياسة اللغوية بالمغرب، ص٣٧

١٨ المرجع السابق، ص٣٦

١٩ الخطيب، أحمد شفيق، اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين ص٣١